الدخول للعمال الذين يتم الاستغناء عنهم. ولعلاج هذا الوضع أرى تخفيض الفائدة على الإقراض لتشجيع الشركات على الاقتراض لتمويل العملية الإنتاجية والاحتفاظ بالعمالة وهذا يؤدى إلى الانتعاش الاقتصادى وهو ما نستهدفه. ولكن من الأفضل ألا يتم تخفيض سعر فائدة الإقراض بنفس المستوى لكلّ القطاعات، فالتخفيض يكون أكبر على الإقراض للقطاعات السلعية، فى الزراعة والصناعة، وأقل على الإقراض للقطاعات الخدمية.

أما بالنسبة للفائدة على الادخار، فمن الممكن، بل ومن المفيد، عدم تخفيضها بنفس مستوى تخفيض الفائدة على الإقراض وإنما بدرجة اقل، وهذا ممكن فى الحالة المصرية حيث إن الفرق بين الفائدة على الإقراض والفائدة على الادخار كبير ويبلغ ٤٪ أو ٤,٥٪ وهو يزيد بأكثر من ٢٪ عن نظيره فى الدول المتقدمة التى سبقتنا فى تطبيق اقتصاد السوق. وكان البنك المركزى عندنا يرجع هذا الفرق الكبير إلى تعويض الديون المعيبة التى هرب بها مقترضون إلى الخارج، ولكن هذه المشكلة أمكن التغلب عليها إلى حد كبير بإعلان البنك المركزى نفسه، فلماذا الاستمرار فى هذا الفارق الكبير بين فائدة الإقراض و فائدة الادخار؟

النقطة الخامسة التى أود الانتقال إليها هى البورصة المصرية. ٤٠٪ وأكثر من المساهمين فى البورصة المصرية من الأجانب، وعندما وقعت الأزمة المالية فى أمريكا وأوربا قام هؤلاء الأجانب ببيع الأوراق المالية التى يملكونها فحدث هلع وتبعهم المصريون فى بيع حصصهم من الأسهم والسندات والتالى حدث الانهيار الكبير فى البورصة. وهو انهيار لم يحدث لأن المراكز المالية للشركات المصرية أصابها الضعف أو التدهور وإنما كان نتيجة الخوف الذى أصاب المستثمرين فى البورصة مما دفع الأجانب بحصتهم الكبيرة لقيادة حركة بيع الأسهم والسندات وتبعهم المصريون فحدث التراجع الكبير فى أسعار الأسهم والسندات، ومن ثم فى القيمة السوقية للشركات ... وهنا يثور تساؤل، لماذا لا نضع حدا أقصى لملكية الأجانب فى البورصة، بحيث لا يزيد ما يملكونه عن ٢٠٪ أو ٢٥٪ من إجمالى الأسهم والسندات المسجلة فى البورصة، حتى نتجنب تكرار ما حدث؟

النقطة السادسة التى أود إثارتها هى الزراعة. فهى تمثل حاليا حوالى ١٤٪ من الناتج المحلى الإجمالى، وتستوعب حوالى ٣٠٪ من العمالة. وإذا ما نظرنا إلى ما حدث للزراعة نتيجة الأزمة العالمية،

وقارناها بالأنشطة الاقتصادية الأخرى، سنجد ما يلى: الطلب على المنتجات الزراعية مفروض أن يتأثر بنسبة أقل من الطلب على المنتجات الأخرى عند انخفاض الطلب الكلى نتيجة للأزمة الاقتصادية السائدة حاليا. ويرجع ذلك لانخفاض مرونة الطلب على السلع الزراعية وعلى الأخص سلع الطعام لأنها سلع أساسية فلا يمكن الاستغناء عن شراء الملابس ولا يمكن الاستغناء عن شراء الطعام. إذن علميا المفروض أن يكون انخفاض الطلب على منتجات قطاع الزراعة أقل من انخفاض الطلب على منتجات القطاعات الأخرى. وبالتالى من المفروض ألا تضار الزراعة بقدر كبير سواء من حيث انخفاض الأسعار أو من حيث انخفاض الطلب على منتجاتها. فماذا حدث للزراعة المصرية؟

بالنسبة للأسعار لم تنخفض عندنا بنفس الدرجة وبنفس السرعة كما حدث فى الخارج، بينما فى ٢٠٠٧-٢٠٠٨ عندما ارتفعت الأسعار فى الخارج نتيجة لأزمة الغذاء ارتفعت الاسعار لدينا بنفس الدرجة وبنفس السرعة. وعندما تسأل المنتجين والتجار لماذا لا تنخفض الأسعار لدينا بقدر مماثل للخارج يكون ردهم أن لدينا مخزون بالأسعار القديمة المرتفعة نريد تصريفه. والسؤال هو لماذا كانت الاستجابة سريعة لارتفاع الأسعار عند حدوث الأزمة الغذائية فى ٢٠٠٧-٢٠٠٨؟ ألم يكن لديهم مخزون من السلع بالأسعار المنخفضة كان عليهم تصريفه؟ الحقيقة أننى أرى أنه لا بد وأن تكون للحكومة إجراءات مناسبة لوقف هذا التلاعب من المنتجين والتجار ومنع استغلالهم لظروف الأزمات للإثراء على حساب معاناة الناس والاقتصاد القومى ككل.

النقطة الأخيرة خاصة بتخفيض الجنيه المصرى، وأنا أعتبر أن نجاح البنك المركزى فى الإبقاء على سعر الجنيه المصرى شئ رائع، وكلنا يعرف الضغط من المصدرين على البنك المركزى من أجل تخفيض الجنيه، وقد سررت بإصدار تصريح من محافظ البنك المركزى: لا تخفيض للجنيه المصرى. وبعد ذلك مضى شهر وشهران ثم بدأ الدولار يرتفع قرش وقرشين حتى وصل إلى ٥٦٩ و ٥٧٠ و ٥٨٠ قرشا، وهى عملية مزعجة ولست أدرى ما حدث. فكتبت فى بعض الصحف متسائلة عن تأثير تخفيض الجنيه على الصادرات، على الزراعة، على السياحة، على قناة السويس، على تحويلات المصريين العاملين فى الخارج. وكانت محصلة محاولات إجابتى على هذه التساؤلات أن الحكومة عليها أن تختار بين مصلحة بضعة ملايين من المصريين (بما فيهم العاملون فى الخارج طبعا) يمكن أن يستفيدوا من تخفيض الجنيه

ومصلحة ما يربو على ٥٠ مليونا سوف يعانون لو تم تخفيض الجنيه ... ولست أدرى هل كان لما كتبت تأثير أم لا؟ ولكن الملاحظ أن سعر الدولار انخفض من ٥٦٩ قرشا إلى أقل من ٥٥٠ قرشا الآن. ولعل ذلك يدعونى أن أؤكد أن كل من لدية كلمة لا بد أن يقولها، وإن كنت لا أستبعد أن تستمر قيمة الجنيه على هذا النحو فترة حتى نشم نفسنا ثم يتم تخفيض الجنيه لأنه ما زال عملة ضعيفة.

جودة عبد الخالق

أريد أن أشكر أخى العزيز د. محمود على الورقة الشاملة التى تفضل بإعدادها، وإن كان لى مأخذ أرجو أن يتسع صدره لتعاطيه، وهو أن الورقة اعتمدت على بيانات الحكومة فى هذا الشأن. وبما أننا فى محفل علمى، وهذا الحوار يتم فى إطار المجلة المصرية للتنمية والتخطيط وهى مجلة علمية، كنت أتوقع أن يتسع مجال الرؤية خصوصا مع كل الشك — وهو مُبرر حقيقة — حول ما تصرح به الحكومة فى الشئون المختلفة، لأننا حوصرنا — بناء على هذا العرض — بما تقوم به الحكومة وبالتالى أصبحنا نعزف على أنغامها. وأنا طبعا أعلم أن هذا لقاء علمى وهناك حرص على أن يكون كذلك، لكن تناول البعد السياسى لهذه المسألة لا يمكن تجاهله أو إنكاره لأنه وثيق الصلة بما يجرى.

العنوان "سياسات وإجراءات مواجهة الأزمة الاقتصادية العالمية" وأنا أقترح تصحيح العنوان ليكون "إجراءات مواجهة الأزمة الاقتصادية العالمية" لأنه علميا ليس هناك سياسات وضعت فى مصر لمواجهة الأزمة الاقتصادية العالمية حتى وإن كانت هناك إدعاءات بغير ذلك. والحقيقة أننا إزاء سلسلة متناثرة من الإجراءات هنا وهناك تعبر عن نظرة جزئية ولا تخلو من تناقض أو عدم اتساق كما أشار د. محمود فى أكثر من مكان. ولو أن هناك سياسة لضمنا الاتساق، لكن غياب الاتساق معناه عدم وجود سياسة.

أنا أود أن أبدأ بالإشارة إلى كيف نقرب هذه المسألة علميا؟ المسألة ببساطة نحن نتعامل مع اقتصاد صغير مفتوح، وهذا الاقتصاد الصغير المفتوح تعرض لصدمة خارجية شديدة هى إفراز الأزمة المالية والاقتصادية العالمية. وبالتالى فنموذج الاقتصاد المفتوح open economy model هو الأداة المنهجية الملائمة للتعامل مع الموضوع حتى لا تضيع منا الخيوط الرئيسة للتعامل مع عناصره.

إذا قربنا المسألة على هذا النحو، سنجد أن الصدمة الخارجية ، وهى صدمة غير حميدة، سيترتب عليها عدد من الآثار غير المباشرة:

أولا: تخفيض مستوى النشاط الاقتصادى بكل ما يترتب عليه من آثار، والتى تقاس بالناتج المحلى ومعدل النمو، والتشغيل.

ثانيا: إعادة تخصيص الموارد بين القطاعات المختلفة استجابة لضغوط الصدمة من ناحية، واستجابة لتغير الأسعار النسبية على مستوى الاقتصاد نتيجة الصدمة من ناحية أخرى.

إذن ما الذى حدث على هذا الصعيد؟ من أين سحبت الموارد وإلى أين اتجهت؟ ما هى الآليات؟ ما هى الآثار؟ هذه أسئلة هامة للغاية. وعلاوة على ذلك فإن الحديث عن مجتمع يعانى من مشكلة تنمية ومن مشكلة بطالة يفرض علينا فى الواقع أن نضع فى صدر الآثار المترتبة على هذه الصدمة الخارجية أثر الصدمة على قضية التشغيل. وهذا موضوع لا توليه الحكومة الاهتمام الواجب، ولكن نحن هنا علينا واجب أن نضع قضية التشغيل فى مكان الصدارة.

وبالمناسبة، وحتى لا نكون بعيدا عما يجرى فى العالم، المؤتمر الأخير – مؤتمر العمل العالمى – الذى عقد فى منظمة العمل الدولية فى مايو أو يونيو الماضى، خرج على العالم بشئ مهم جدا علينا أن نستحضره الآن، وهو العهد العالمى للوظائف Global Jobs Pact وهذا العهد يتضمن عدة عناصر، ولكن حرصا على الوقت أود الإشارة إلى اثنين منها فقط وهما:

الأول، إطار شامل للإشراف على القطاع المالى وتنظيمه بما يخدم الاقتصاد الحقيقى، وقد أشار أكثر من زميل وزميلة إلى تَغَول البورصة فى النشاط المالى على النشاط الحقيقى. وهنا تضع منظمة العمل الدولية هذه القضية فى موضع الصدارة، وتنادى – وهو ما نطبقه على حالتنا – هل يترك الباب والحيل على الغارب لكل من هب ودب للدخول والخروج إلى ومن البورصة المصرية؟ هذا هو معنى الإطار الشامل للإشراف والتنظيم بما يخدم الاقتصاد الحقيقى. فقضية الاقتصاد الحقيقى قضية حارقة لارتباطها المباشر بموضوعات التشغيل والاستقرار الاقتصادى والأمن الاقتصادى والقومى الذى أشار إليه مشكورا الدكتور محمود.

الثانى، مسار تنموى يضع قضية التشغيل والحماية الاجتماعية فى قلب السياسات الاقتصادية والاجتماعية وسياسات تخفيض الفقر، والمسألة هنا لا تحتاج إلى شرح أو بيان.

وبالتالى إذا تعاملنا مع المسألة بما هو مطروح عالميا فى هذا الشأن سنتقدم بعض الخطوات إلى الأمام باستحضار أولوية الاقتصاد الحقيقى على الاقتصاد المالى من ناحية، ومن ناحية أخرى وجوب أن تحتل قضية التشغيل مركز الصدارة عند صياغة السياسات المختلفة.

وفى هذا الإطار أذكر أنه قد فاتنا أن نتعلم من درس تجربة أزمة شرق آسيا التى اندلعت عام ١٩٩٧، ولعل حضراتكم تذكرون أنه قيل حينذاك أن هذه الأزمة لن تؤثر علينا، وقدمت مبررات مضحكة تتمثل فى أن هذه البلاد تبعد عنا عشرات الآلاف من الأميال — وكأن الاقتصاد يتحرك فى الهواء، فلكى تصل إلينا السحابة السوداء من هناك أمامنا وقت طويل. ولكن التطورات التى عشناها أوضحت لكل ذى عينين وعقل كم كان تأثير هذه الأزمة قاسيا على الاقتصاد المصرى. وطبعا هناك فرق كبير فى الحجم وفى النطاق بين أزمة شرق آسيا والأزمة التى نتحدث عنها الآن، ولكن لماذا أذكر هذا الكلام؟

أذكر هذا الكلام لأن المسئولين كان رد فعلهم — وهذا أقوله فى سياق كلمة سياسات وإجراءات — الإنكار وأن هذه الأزمة لن تؤثر علينا لأن القطاع المصرفى تم إصلاحه و ... الخ، والأزمة اندلعت فى منتصف سبتمبر ٢٠٠٨ وأول تحرك للحكومة جاء فى شهر نوفمبر من نفس العام بعد أن جرت مياه كثيرة تحت الجسور. وعنصر التوقيت هنا مهم فى اتخاذ تدابير احترازية فى هذا المجال.

النقطة التالية فى منهجية التعامل مع قضية إجراءات مواجهة الأزمة الاقتصادية العالمية، وأشار إليها عدد من الزملاء والزميلات الأفاضل، هى مسألة اقتصاد السوق. كيف يفهم اقتصاد السوق؟ اقتصاد السوق لا يفهم على أنه سوق يبيع فيه الناس ويشترون بالإرادة المطلقة لكل منهم دون تدخل من الدولة لأنه فى السياق الذى نشأ فيه اقتصاد السوق هناك تلازم شديد جدا ينبغى أن نعيه — وهذا التلازم غير موجود فى حالتنا — بين منظومة الاقتصاد فى إطار السوق ومنظومة السياسة فى إطار النظام السياسى، حيث فى إطار النظام السياسى الذى تأخذ مجتمعاته باقتصاد السوق هناك بالفعل فصل بين السلطات، إذا غاب هذا الفصل تفتح أبواب جهنم. والسلطات معروف أنها ثلاثة: السلطة التنفيذية، والسلطة التشريعية، والسلطة القضائية. مبدأ الفصل بين السلطات غير موجود فى الحالة المصرية، مما يترجم فى عبارة وجيزة جدا تنتهى بنا إلى سيطرة رأس المال على الحكم، وهذا ما نعيشه الآن.

هذا ليس كلام فى السياسة إنما كلام فى صميم العلم، وأشار إليه عدد من الزملاء. فلأن كبار المصدرين صوتهم مرتفع، ولأن مصنعى السيارات صوتهم مرتفع، ولأن البعض منهم إما فى مواقع السلطة أو فى دوائر التأثير عليها، فإن ذلك ينعكس على القرارات الاقتصادية سواء فيما يتعلق بإجراءات مواجهة الأزمة أو غيرها. وبالتالى هذه حقيقة ينبغى أن نتذكرها حتى لا نطلب من الحكومة الكثير طالما أن هناك مثل هذا العوار.

أيضا هناك نقطة أخيرة فى الرؤية الشاملة لهذه المسألة، ما هى المجالات التى يجب أن نذكرها الآن بالنسبة لمجمل الآثار التى يمكن أن تترب على الأزمة المالية والاقتصادية العالمية؟ طبعا الحديث عن القطاعات المختلفة مهم، ولكن أيضا موضوع احتياطى النقد الأجنبى مهم لأن هذا الاحتياطى وظف لتخفيف ضغوط الصدمة الخارجية العكسية على الاقتصاد المصرى، وهذا واضح من متابعة أرقام هذا الاحتياطى.

ومجال الدين العام عنصر آخر، فأنت إذا تأملت مجموعة الإجراءات التى أعلن عنها على خلفية الأزمة ستجد العجز فى الموازنة العامة ارتفع ارتفاعا كبيرا، ولا تحضرنى الأرقام الآن، وهذا صب فى النهاية فى ارتفاع مطلق فى حجم الدين العام، ومع تراجع النمو الاقتصادى سيترجم ذلك بالقطع فى زيادة نسبة الدين المحلى للناتج، وهى نسبة كانت تدعو للقلق ابتداء قبل وقوع الأزمة. فكونها ترتفع — والدكتور محمود ذكرنا بموضوع استدامة التنمية — فإن هذا أحد العوامل التى تقوض الاستدامة لأنه لا يوجد أساس مقبول لتنامى الدين المحلى فى هذا البلد.

بعد كل هذا الكلام أود أن أدلى بعدد من الملاحظات بخصوص بعض ما ورد فى الورقة: بالنسبة للإجراءات التى اتخذتها الحكومة، سنجد بإيجاز شديد أنها جاءت متأخرة وبعد إنكار شديد من جانب الحكومة، وقد جاءت قاصرة من حيث حجمها عن التعامل مع تبعات الأزمة، وهى إجراءات متحيزة تحيزا شديدا ضد الفاعلين الأضعف فى الساحة الاقتصادية. والمهندس مجدى تحدث عن الصناعات الصغيرة والمشروعات الصغيرة، والدكتورة علا أشارت إلى الصناعات الإستراتيجية وكيف أن نصيب الأسد من الدعم المباشر يقدم إلى حفنة من المصدرين بدعوى الحفاظ على أسواق مصر فى التصدير.

إذن إذا نظرنا إلى الإجراءات فى المجمل نجد أنها إجراءات تأخذ من الأقل قدرة وتعطى الأكثر قدرة (وهذه هى السمة العامة للنظام السياسى فى مصر)، هى عملية إعادة توزيع واضحة للغاية، وإذا ربطت بين إعادة التوزيع بهذا الشكل الذى يزيد من درجة التفاوت فى المجتمع وقارنتها بتباطؤ النمو الاقتصادى تصبح المحصلة التى لا مفر منها أن نتوقع ازدياد وطأة الفقر فى هذا المجتمع، ولا نبالغ فى ذلك. فمعدل النمو تراجع والتفاوت يزداد، تراجع معدل النمو يؤدى إلى زيادة الفقر، والتفاوت يزيد فيزيد الفقر. وبالتالى السؤال ما هو موقفنا بالنسبة لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية الثالثة مثلا؟ وهذا موضوع من الموضوعات التى لا بد أن نتحدث عنها ونحن نتعامل مع هذه القضية.

لكن بعيدا عن هذه الرؤية العامة، عندما تقول إننى سأوجه إنفاقا للبنية الأساسية فقد أشار البعض إلى أنه من مشكلات البنية الأساسية أن قوة دفعها للأمام ضعيفة وهذا صحيح، ولكن أود أن أضيف أيضا أنه فى ظل اقتصاد تهيمن عليه الاحتكارات، وعلما بأن أهم متطلبات الاستثمار فى البنية الأساسية توفير واستخدام سلع فى مرتبة الحديد والأسمنت يضاف إليها سلع مستوردة من الخارج، وبالتالى يكون المردود الحقيقى على الاقتصاد فى ظل هيمنة الاحتكارات محدودا، فإذا فرض منتج الحديد السعر وفرض منتج الأسمنت السعر يصبح هناك فرق كبير بين القيمة الاسمية لمخصص الإنفاق على كوبرى أو مستشفى أو محطة مياه وبين ما يتم الحصول عليه بالفعل من هذه الأصول الحقيقية. فى النهاية العملية تحتاج إلى إعادة حساب لكى نعرف الأموال التى وجهت للبنية الأساسية، وهى أكثر من ١٠ مليار جنيه، كيف ترجمت على أرض الواقع، ناهيك عن أن جزءًا منها لم يصل إلى المحافظات، وجزء آخر لم يتم صرفه فى النهاية.

الموضوع الذى تمت الإشارة إليه بخصوص الدعم الذى وجه لمنتجى السيارات فى شكل تجديد التاكسى، أود أن أقول أن هذه الفئة فى المجتمع، وهى فئة تعد على أصابع اليدين على أكثر تقدير، تحظى بدعم مسكوت عنه، وقد آن الأوان للحديث عن هذا الدعم. أنتم تعلمون أن "منتجى السيارات" هم فى الحقيقة مجمعين للسيارات، ويستوردون المكونات بضريبة جمركية شديدة التدنى وإذا ما أضيفت هذه الضريبة إلى الضرائب الأخرى، مثل ضريبة المبيعات وغيرها، تصل إلى ٢٠٪ أو ٣٠٪ على أقصى تقدير فى حين أن الضريبة الجمركية على السيارة تامة الصنع فى المتوسط – صغيرة وكبيرة – تصل من ٨٠٪ إلى

١٠٠٪، إذن الفرق بين ٨٠٪ أو ١٠٠٪ ونسبة ٣٠٪ التى تتحملها السيارات المجمعة هو فى الحقيقة دعم لأنه موارد تضيع على الخزانة العامة، ولكن لا يتم الحديث على الإطلاق عن هذا الدعم.

وهذا ينقلنى إلى النقطة التالية فى الإجراءات التى اتخذت. فهذه الإجراءات فى تعاملها المالى مع الموضوع أهملت تماما ما يقتضيه الموقف من تخفيض بنود للإنفاق - لا داعى لها على الإطلاق - لتقليل نسبة العجز فى الموازنة العامة للدولة، ولاحتواء الموقف على صعيد الدين العام، وهذا لم يحدث. وبالتالى موضوع الدعم الذى يقدم للمصدرين والدعم الذى يقدم لمجمعى السيارات، وكذلك الإصرار الشديد على تجاهل مبدأ تصاعدية الضريبة على الدخل والإصرار الشديد على عدم فرض ضريبة على الأرباح أو الدخول الناتجة عن التعامل فى البورصة، والإصرار الشديد على عدم وضع أى ضوابط لعملية الدخول والخروج لسوق الأوراق المالية ... كل ذلك يعنى أن الذى اتخذ القرارات بهذه الإجراءات هم حفنة من الأغنياء يوظفون مجموعة من كهنة الأسواق. الكثيرون يشيرون إلى هذه النقطة ولكن غالبا على استحياء، وبهذه المناسبة — والدكتور على أشار إلى هذه النقطة — مصر تغيب تماما عن الجدل الدولى الدائر حول هذه القضية، ففى شهر أكتوبر الماضى عقد مؤتمر دولى بالأمم المتحدة لإعادة النظر فى النظام المالى والاقتصادى الدولى، وكان مؤتمر قمة على مستوى رؤساء الدول، سألت عمن مثل مصر فى هذا المؤتمر ووجدت أنه مساعد وزير الخارجية، ومع كل التقدير والاحترام لشخصه إلا أننى أتساءل هل تمثل مصر بهذا المستوى رغم أن هذا خط دفاع أمامى أن تسعى للضغط لتحسين البيئة التى يعيش فيها الاقتصاد المصرى.

لا أود أن أستهلك وقتا كثيرا، إنما لدى بعض الأسئلة: تعبير استخدمه الدكتور محمود، وهو تعبير "شركاء التنمية" هذا التعبير — عفوا — بالنسبة لى تعبير مستفز فضلا عن غموضه، لماذا؟ نحن فى التجمع قلنا للحكومة الموضوع خطير دعونا نجلس معا، وكان هذا من اليوم الأول، فقالوا نحن ضد تسييس الموضوع ... عندما نقول شركاء التنمية أريد أن أعرف بالضبط من هم هؤلاء الشركاء؟ وما هى تلك التنمية؟ وهذا كلام يتداول بين دوائر الحكومة والإعلام إنما لا أحب أن أراه على صفحات المجلة المصرية للتنمية والتخطيط لأنه كلام لا معنى له.

القضية التى لم تثر وسنفاجأ بها، هى تأثير الأزمة على معدل التبادل التجارى لمصر باعتبار أنها تعيش على بيع الموارد الناضبة أساسا، فسعر النفط التوقعات بالنسبة له فى تراجع، وأسعار المواد الأخرى، فما ترجمة هذا بالنسبة لمعدل التبادل الدولى؟

آخر نقطة وسأختم بها، هل الإجراءات الموجودة، ناهيك عن أنها لا تشكل سياسة فهى مجموعة من الإجراءات، هل هى ما نطلق عليه فى مجال السياسة الاقتصادية، عند الحديث بين الاقتصاديين، معززة للدورة الاقتصادية pro-cyclical تزيد الارتفاع ارتفاعا والانخفاض انخفاضا؟ أم مثبطة للدورة الاقتصادية counter-cyclical تقلل من مدى الارتفاع ومن مدى الانخفاض بحيث تحقق قدر أكبر من الاستقرار فى وتيرة النشاط الاقتصادى. أنا فى تقديرى أن حزمة الإجراءات هذه أقرب إلى أن تكون معززة لمفعول الدورة الاقتصادية ولتلك المرحلة التى نمر بها من هذه الدورة، وهذا عيب خطير من حيث السياسة الاقتصادية.

فادية عبد السلام

الحقيقة المهمة صعبة بعد الأستاذ الدكتور جودة عبدالخالق، وبعدما أثير من نقاط فى مداخلات بقية الزملاء والزميلات، ولكنى سأحاول أن أركز على بعض النقاط الهامة، وهى خاصة بالقضية التى أثيرت بشكل عام وهى تسريح العمالة.

الواقع أن موضوع تسريح العمالة يلفت الانتباه إلى أن هناك حاجة إلى إصلاح مؤسسى، وهذا الإصلاح المؤسسى يمكن أن يكشف النقاب عن خطر مثلث الأضلاع فى سوق العمالة المصرية:

١- خطر سيطرة القطاع غير الرسمى على جزء كبير من سوق العمل فى مصر.

٢- عدم نضوج سوق العمل نفسه بما فيه من نظام عقود ونظم تأمينات.

٣- وربما الأهم هو ضعف الإنتاجية وانخفاض كفاءة العمالة.

فهناك فرق كبير بين نظام العقود فى مصر والدول العربية والأجنبية، ففى مصر ليس هناك تأمين ضد البطالة أو تأمين على الموظف مما يُصَعب الإفصاح فى ظل تداعيات الأزمة عن كل موظف يتم تسريحه، وبالتالى أصبح من السهل تسريح العمالة، وفى بعض الدول الأخرى تحاول الدولة أن تعمل عملية فصل ما

بين التعامل مع أرباب الأعمال وما بين الموظفين أو العمال من خلال بعض القواعد وبعض النصوص المؤسسية بحيث تقوم الدولة بتخفيف وطأة الاستغناء عن العمالة من خلال إعانات البطالة، ولكن للأسف الشديد بالنسبة لمصر قانون العمل لم يكفل هذه الحماية وبالأخص من خلال منح إعانة البطالة، فليس لدينا حاجة اسمها حماية بطالة.

والحقيقة أن هذه المسألة ربما تلفت انتباهنا إلى مسالة أنه فى ظل هذا الكسل وهذا التراخى وعدم الوضوح فى قانون العمل يحدث فى القطاع الخاص أن يتم إجبار العمال على توقيع استقالات غير مؤرخة أو على إيصالات أمانة، مما يسهل فصلهم فى حالة حدوث أزمة للخروج من هذه الأزمة بأقل الخسائر أو لمحاولة الحفاظ على بعض الأرباح لدى هذه الشركات على حساب التشغيل بغض النظر عن آثار هذا الاستغناء عن العمالة على زيادة الركود الاقتصادى. دكتور جودة عبدالخالق لفت انتباهنا إلى أن ذلك التأثير السلبى على التشغيل هو لب قضية الأزمة العالمية، وأن تداعياتها وتأثيراتها فجة على عنصر التشغيل، ومن ثم لا بد أن نهتم — من خلال الدراسات ومن خلال الإجراءات — بقضية التشغيل ونعيد النظر فى قانون العمل.

هذا يستدعى نقطة نطلق عليها المسئولية الاجتماعية والاقتصادية للشركات. وإذا كانت الحكومة تدعم هذه الشركات — ونقطة الدعم سأعود إليها مرة أخرى — حيث كان للقطاع الخاص الأولوية فى الإنفاق الإضافى من الموارد، فبالمقابل تُلزم الدولة رب العمل بتخصيص ١٪ من إجمالى إيراداته لعنصر التدريب، ولكن الكثير من أرباب الأعمال فى القطاع الخاص لا يلبون هذه الدعوة أو ليس هناك التزام فعلى أو استجابة من جانبهم بتخصيص هذه النسبة لتدريب العمالة، بينما نجدهم يطلبون من الحكومة أن تمنحهم المزيد من الدعم وتلجأ لتخفيض سعر الصرف للحفاظ على وضعهم وتعزيز قدرتهم التنافسية.

وإذا حاولت أن أتحرك بالتدريج لبعض النقاط التى أثيرت فى إطار حديث الأساتذة فى هذه الندوة الموقرة، نلاحظ أنه بالنظر لموضوع دعم الصادرات فقد أخذ مناقشات مستفيضة فى الغرف التجارية ولدى اتحادات ومنظمات رجال الأعمال. فمن المعروف أن الحكومة تمنح دعما من ٨٪ إلى ١٠٪ من التكلفة. بعض التصريحات لرجال الأعمال تقول إن بعض الأنشطة تأخذ ٨٪، والبعض الآخر يأخذ ١٠٪،

والبعض الثالث يأخذ ١٢٪ كدعم من خلال صندوق تنمية الصادرات، ولكن بالرغم من هذه النسب المتفاوتة — إذا سلمنا بها — يطالب المصدرون برفعها خاصة وأن الصين تمنح ١٧٪ دعما للصادرات رغم أنها من أكبر الاقتصادات المصدرة فى العالم. وبعض القطاعات التى استطاعت الحصول على هذا الدعم فى مصر أكدت أنه لولا هذا الدعم لخرجت صادراتها من المنافسة فى الأسواق العالمية ولكانت هذه القطاعات أكثر تضررا من الأزمة المالية العالمية. حيث لولا الدعم الإضافى لانخفضت الصادرات بنسب تتراوح بين ٣٠٪ و٥٠٪ فى بعض القطاعات مثل المفروشات والغزل والنسيج.

ربما من ضمن الدعوات التى سمعناها من بعض المصدرين ورجال الأعمال، لماذا لا نعمل مثل الهند ونخفض عملتنا؟ وقد خفضت الهند عملتها بنسبة ٢٥٪، فلماذا لا نخفض الجنيه المصرى لنبقى على تنافسية الأسعار؟ دكتورة كريمة، والعديد من الأساتذة والزملاء فى إطار حديثهم أشاروا لمسالة تخفيض سعر صرف الجنيه، وحتى تركيا نفسها خفضت عملتها بنسبة ٣٨٪ مما ساعد المصدرين الأتراك أن يتجاوزوا نسبيا تأثيرات الأزمة.

الحقيقة هذه النقطة لا نستطيع أن نأخذها بنظرة سطحية، ولكن لا بد وأن ندرس فعلا مسألة الدعم ومسألة التغيرات فى سعر الصرف، ولا بد أن تهتم الدراسات بقضية سعر الصرف الحقيقى وسعر الصرف الاسمى وأيهما أفضل بالنسبة للصادرات المصرية، لا نستطيع القول إن مسألة الدعم كانت أفضل بالنسب السابق ذكرها أم لا، وما هى النسب المثلى التى تستطيع أن تساعد المصدر المصرى، فالحقيقة أن الموضوع يحتاج لبعض الدراسات مع الأخذ فى الاعتبار أن بعض المصدرين وبعض القطاعات فعلا قالوا إنهم استفادوا من الحصول على هذا الدعم.

لكن تظل هناك نقطة مهمة فى إطار الحديث عن موضوع الدعم، وهى كيفية توزيعه، فهل صندوق تنمية الصادرات واضع أسس لمنح الدعم؟ بعض المصدرين صرحوا بأن الدعم يتم منحه على أساس المدخلات، بمعنى اعتماد النشاط على المدخلات المحلية بدلا من اعتماده على النسبة الأكبر من المستلزمات المستوردة، والبعض الآخر يطلب أخذ الدعم على أساس مسألة التشغيل أو المساهمة فى القيمة المضافة، فأنا أريد أن أفهم هل هناك فلسفة أو هناك أسس لمنح الدعم أم لا؟ هذه نقطة هامة وتكاد تكون غامضة، ولكنها تستحق أن ندرسها: ما هى أسس منح الدعم للأنشطة والقطاعات المختلفة؟ إذ يجب على

الآليات الجديدة إن وجدت أن تضع فى اعتبارها الظروف المحلية مثل وضع سعر ضمان لتوريد القطن ولضمان زراعته.

أيضا من القضايا التى أثيرت والمرتبطة ربما بطبيعة الصناعة المصرية من حيث إن معظمها مشروعات صغيرة ومتوسطة، فهذا يجعلنا نقول إن تأثيرات الأزمة المالية كان من الممكن أن تكون أقل ضررا إذا توافر نظام كفء أو قانون كفء للإفلاس بحيث ينظم عملية الدخول والخروج لأسواق هذه الصناعات. فما هى آليات الدخول والخروج إلى ومن السوق المصرى؟ وكيف يمكن تنظيم الأسواق المصرية من خلال نظام كفء أو نظام ملائم للحوافز لإعادة تنظيم الشركات التى تتوافر لها مقومات الاستمرار للحفاظ على العمالة؟

هناك بعض الدول، كالولايات المتحدة وغيرها من دول العالم، تستخدم نظاما كفؤا للإفلاس وعندها قانون ينظم هذه العملية، فلماذا لا نستفيد من هذه النظم الموجودة لحماية الشركات وإعادة هيكلتها وإعطائها فرصة للتعافى؟ هذا طبعا بالإضافة لأهمية إعادة النظر فى قوانين العمل، أى أن هناك حاجة لإصلاحات مؤسسية عديدة.

مسألة الاحتكارات وما كتب حول دور جهاز حماية المستهلك وجهاز حماية المنافسة ومنع الاحتكار، وكل هذه الأجهزة الحديثة والقوانين التى أخذنا بها مؤخرا تقول إن تجربتنا فى هذا الإطار ما زالت حديثة النشأة وأنها لا تزال أدوات جديدة، والدليل على ذلك أننا لدينا مشكلة فى موضوع الاتصالات وتنظيم مسألة أسعار خدمة الاتصالات، حيث إن الجهاز المعنى بذلك لدينا ما زال قليل الفاعلية والحسم فى مسائل تسعير المكالمات ومراقبة الجودة على النحو الذى يلزم الشركات المعنية بتقديم خدمات أفضل وبأسعار أقل للمشتركين ومستخدمى خدمات الاتصالات وعدم خداعهم فى الكثير من العروض التى تطرحها هذه الشركات. إذ يوجد فى غالبية دول العالم، حتى الولايات المتحدة أعتى الدول الليبرالية، أجهزة لتسعير المكالمات التليفونية وضمان جودة الخدمة على النحو الذى أشرنا إليه.

كذلك فى إطار الحديث عن تأثيرات الأزمة وأسبابها وتداعياتها وإجراءات مواجهتها يثور التساؤل عن أسباب انتكاسة الاستثمار الأجنبى وتراجعه بنسبة ٥٠٪ بالمقارنة بين عامى ٢٠٠٧/٢٠٠٨ و

٢٠٠٨/٢٠٠٩، ويكون الرد هو صدور القانون رقم ١١٤ لسنة ٢٠٠٨ الذى ترتب عليهما يفوق التأثير السلبى للأزمة المالية العالمية، فما هو هذا القانون؟

هذا القانون نص على "إنهاء جميع تراخيص مشروعات الاستثمار بنظام المناطق الحرة فى مجالات صناعات الأسمدة والحديد والصلب وتصنيع البترول وتصنيع وتسييل ونقل الغاز الطبيعى فى تاريخ العمل بهذا القانون". وقد قيل إن هذا القانون أدى إلى تراجع الاستثمارات فى مجال تكرير البترول الأمر الذى يحد من قدرة الدولة على توفير البنزين والمواد البترولية المدعمة، وبالتالى يتوقع ارتفاع فاتورة الدعم عند استيراد هذه المواد من الخارج ... وفى هذا السياق أريد القول بأن ما حدث من تضرر بالنسبة للاستثمار، وللمدخرات، وبالنسبة للدخول الحقيقية للأفراد لا يمكن أن يعزى فقط لمناخ الأزمة العالمية ككل، وإنما قد يكون ذلك أيضا وثيق الصلة ببعض الإجراءات المتناقضة التى اتخذتها الحكومة وأثرت بشكل غير مباشر على أوضاع بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية ومنها الاستثمار الأجنبى.

والحقيقة أن مواجهة هذا الانخفاض فى الاستثمار الأجنبى المباشر يستدعى بعض الخطط وابتكار أساليب تسويقية جديدة وإنشاء صناديق لهذا الغرض، وتحريك السوق وتشجيع المشروعات الصغيرة. وهذا يجعلنى أتساءل، أنا وغيرى من الناس، عن بعض الأمور. فمنذ عامين سمعنا عن إنشاء بورصة تسمى "بورصة النيل" لتوفير مصادر تمويل حقيقية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، فما هو مصير هذه البورصة؟ وما هو دورها؟ وما مدى فاعليتها؟ وهل هى فعلا مولت المشروعات الصغيرة والمتوسطة أم لا؟ هذا فى الوقت الذى نلاحظ فيه أن التمويل الذى يأتى للمشروعات الصغيرة والمتوسطة لا يفيد ولا يغنى ولا يسمن من جوع. وبالتالى ما هو مصير بعض الإجراءات؟ حيث إن الأضرار التى لحقت بالاقتصاد المصرى ليست فقط مرتبطة بتأثيرات أو تداعيات الأزمة المالية إنما سبقها بعض الإجراءات وبعض التدابير التى اتخذتها الحكومة وأثرت سلبا على بعض المسارات.

هذه القصة تستدعى أن نفكر فى حل مشاكل التمويل من خلال تجارب الدول الخليجية فى مجال إنشاء بعض صناديق التمويل، دعونا نفكر هل نستطيع أن نحاكى تجارب هذه الدول فى إنشاء بعض صناديق التمويل لبعض المشروعات؟ هناك صناديق كثيرة بدأت تظهر بعد الأزمة المالية العالمية فى دول الخليج، فهل نستطيع استقراء هذه التجارب والاستفادة منها؟ هذه جزئية.

الجزئية الثانية، فيما يتعلق بسياسة سعر الفائدة، أثير العديد من الملاحظات حول سياسة سعر الفائدة وتخفيض هذا السعر. وهذا الموضوع يتعين أن يؤخذ من منظور تكلفة الإقراض وتأثيراتها على متوسط تكلفة الوحدة أو المنتج بالإضافة إلى تأثيره على طلب المودعين، لا أدرى ما دقة هذا الكلام؟ وما دقة الأقاويل التى تثار؟ والتخفيض المتوقع فى سعر الفائدة يمكن أن يصيب الفائدة الدائنة أكثر من الفائدة المدينة، ولذلك ما هو الأثر المتوقع إذا حدث انكماش فى الطلب نتيجة تأثير هذا الانخفاض على إنفاق المودعين فى الوقت الذى لا زالت فيه تكلفة القروض مرتفعة؟ وأنا أتفق مع الآراء التى قيلت بخصوص أن تكلفة الإقراض يجب أن تكون فى حدودها الدنيا، وحاليا دول الخليج تمنح قروضا بصفر فى المائة تقريبا، فلماذا لا نفكر جديا فى هذا الأمر؟ وفى نفس الوقت يمكن التفكير فى نظام الفائدة التفاضلية التى ترتبط بطبيعة النشاط وما إذا كان هذا النشاط يخدم التشغيل أم لا وبحيث يكون سعر الفائدة متدنى إلى أدنى المستويات، وإذا كان نشاطا تجاريا فليس من الضرورى أن يكون سعر الفائدة مماثلا لأسعار الفائدة لبعض الأنشطة الإستراتيجية.

وفيما يخص موضوع البورصة المصرية، سبق أن كثرت الكتابات حول دخول وخروج الأجانب للبورصة، وأعتقد أن الاقتراحات الخاصة بفرض ضرائب متدرجة مرتبطة بفترات زمنية اقتراح جيد، وكلنا شجعنا هذا الاتجاه، فكلما كانت فترة بقاء رأس المال داخل البورصة قصيرة كلما كان المفروض أن يكون سعر الضريبة مرتفعا، ويجب أن تتدرج الضريبة وفقا للتوقيت الزمنى للاستمرار أو فترات تواجد رؤوس الأموال، ويجب ألا يغيب عن أذهاننا أهمية فرض ضريبة على الأرباح الرأسمالية للعمليات داخل البورصة.

مجدى شرارة

أود الحديث بسرعة عن الضريبة العقارية، وأقول إن هذه نقمة أو حق يراد به باطل لأننى لا يمكن أن أدخر أموالى كلها وأضعها فى ورشة صغيرة أدفع فيها كل ما أملك يأتى وزير المالية يطلب منى ضرائب إضافية. ولا يعقل أن يحرم المرء نفسه من متع الحياة لكى يبنى منزلا له ولأولاده ثم يطلب منه أن يدفع ضرائب على هذا المنزل. حقيقة يقال أن الضرائب لن تستحق إلا عندما يصل سعر العقار إلى ٥٠٠ آلف جنيهن لكن الذى سعره اليوم ١٠٠ ألف غدا يصل ٥٠٠ ألف. أنا أرى أن هذا إخلال بتكافؤ الفرص،

الوزير يريد الضريبة على أصحاب الفيلات فى مارينا، فليذهب إلى هؤلاء، لكنه ابتدأ بنا، ابتدأ بالمشروعات الصغيرة فى العاشر من رمضان.

النقطة الثانية، "مشروع إبنى بيتك"، هذا المشروع دمر اقتصاد البلد حيث أدى لرفع أسعار العمالة، ورفع أسعار الأسمنت، ورفع أسعار الحديد، ورفع أسعار كل حاجة، والحكومة لا تفعل شيئا بشأن هذه الآثار الضارة لهذا المشروع، فهل الحكومة أصبحت فعلا الحكومة الحارسة فقط ولا دخل لها بمثل هذه المشروعات وآثارها الضارة؟

والأخطر من هذا وذاك قانون الإفلاس، نحن بصدد من يدخل السوق لا يخرج منه إلا إذا توفى. وقانون الإفلاس سمعنا عنه كثيرا، وسألتقى مع عميد حقوق المنصورة اليوم لكى نتكلم فى هذا الموضوع، كيف أخرج من السوق آمنا سواء كنت صغيرا أم كبيرا؟ هل نستطيع أن نعمل ندوة عن هذا الموضوع؟ وكذلك قرار وزير المالية ٤١٤ وهو القانون المعيب، وهو قانون الضرائب على المشروعات الصغيرة. وهذان الأمران كفيلان ليس فقط بانهيار أكثر مما نحن عليه وإنما سيُخلص علينا كلنا.

وربما يكون من المفيد أن نفرد ندوة فى هذا المعهد العلمى الموقر لقانون الإفلاس والقرار ٤١٤، لمناقشتهما مع خبراء متخصصين فى هذا المضمار، لأن قانون الإفلاس هذا سيريحنا كثيرا، لا يمكن تخيل أننى لا أستطيع الخروج من السوق ... الأستاذة الدكتورة فادية ذكرت أن أصحاب الأعمال عندما يوظفون بعض العمال يجعلونهم فى نفس الوقت يوقعون على استقالات و ... و ... الخ ورغم ذلك فأحيانا أنا أشفق على أصحاب الأعمال وأنا أدافع عن العمال، أحيانا كثيرة أجد صاحب العمل لا يستطيع الخروج من السوق، لا يستطيع الإغلاق رغم أن هذا الإغلاق ربما يعطى مساحة للآخرين كما يساعده على حل الكثير من مشكلاته.

صلاح جودة

هناك نقطتان أود أن أوضحهما، الأزمة المالية العالمية حدثت فى أغسطس ٢٠٠٨ ونحن هنا توقيت اعترافنا بهذه الأزمة لم يأت إلا فى نوفمبر وبالتحديد ٧ نوفمبر ٢٠٠٨، بمعنى أننا فوتنا حوالى

ثلاثة أشهر ونحن نقول — على المستوى الرسمى – ليس لدينا أزمة ومن ثم جاء اعترافنا بالأزمة متأخرا مما أثر بلا شك على فرص تصدينا لهذه الأزمة.

والنقطة الثانية، نحن كنا نقول دائما، من عام ٢٠٠١ أيام وزارة الدكتور عاطف عبيد، أننا عملنا حاجة اسمها إدارة مواجهة الأزمات، واختاروا لها مجموعة من الخبراء العالميين ومجموعة من الخبراء المصريين وقالوا إن هذه الإدارة لأى أزمات أو مخاطر تواجه الدولة. ومعنى ذلك أن هذه الإدارة وهؤلاء الخبراء موجودون من سبع سنوات سابقة على الأزمة الحالية ولكن يبدو أن ذلك نوع من الوجود الوهمى أو المعطل تماما عن ممارسة أى دور بدليل مجموعة الأزمات التى تعاقبت علينا خلال هذه السنوات السبع، وبدليل أن الحكومة نفسها لم تعترف بوجود الأزمة الحالية إلا بعد مرور ثلاثة شهور على انفجارها.

كذلك فى محاولة إيجاد حلول للأزمة كان مفروضا أن يكون هناك مجموعة من الخبراء أو يحدث نوع من الحوار المجتمعى مع الخبراء والأحزاب والسياسيين والاقتصاديين، كل هؤلاء يجلسوا ويتفقوا على ما هى أسباب الأزمة، وكيف نعالجها؟ وما هى المدة المطلوبة لمعالجة الأزمة؟ الكل هنا من السادة الأفاضل ذكر أن هناك ١٥ مليار جنيه كان مفروضا أن يتم ضخها أو تم ضخها فعلا، وحقيقة الأمر أنه كان مفروضا أن يتم ضخ ٣٠ مليار جنيه تقسم على شريحتين، ١٥ مليار كل ستة شهور، ولكن اعتبارا من نوفمبر ٢٠٠٨ وحتى الآن تم ضخ ١٣ مليارا فقط وفقا للبيان الذى ألقاه السيد وزير المالية، علما بأن هذا المبلغ الذى قيل أنه أتى من موارد حقيقية إنما جاء من الاحتياطى النقدى الذى تم تخفيضه بحوالى ٣ مليار دولار تم بيعها فى السوق لتدبير هذا المبلغ.

والمشكلة ليست فى ذلك وإنما فيم استخدمت هذه الأموال التى تم ضخها؟ وما هى مجموعة الأنشطة التى تم الضخ فيها؟ مفروض أن أواجه مشكلة بطالة موجودة، وبالتالى مفروض أن أضخ فى أنشطة كثيفة العمالة. والأنشطة كثيفة العمالة معروفة إما الغزل والنسيج أو المقاولات بكافة أنواعها أو الزراعة والتصنيع الزراعى. فالمقاولات بها ٩٢ مهنة لكى أبنى حجرة وأضع فيها مقعد كالذى نجلس عليه، والغزل والنسيج لكى أطلع من أول القطن حتى وجود القميص الذى نلبسه فإن هناك ٤١ عامل يشتغلون بهذه المراحل، لذلك بعد وجود الأزمة أين يذهب هؤلاء الناس؟ إذا نوجد حلولا لذلك أثناء وجود

الأزمة، وهذا لم يحدث حيث تم ضخ الأموال فى مجالات أخرى استفاد منها مجموعة من الأفراد ربما لا تتجاوز عدد أصابع اليدين، فطريقة معالجة الأزمة كانت خاطئة من وجهة نظرى.

نقطة أخرى تتعلق بتضارب البيانات أثناء الأزمة، البنك المركزى يصدر بيانات مختلفة عما تذكره وزارة الاستثمار، وهذه مختلفة عما تقوله وزارة المالية، وهكذا. وينطبق ذلك على جميع البيانات الموجودة حتى رقم الخصخصة الذى تم بيع أملاك الدولة به حتى الآن رقم مجهول فالثلاث أو الأربع أماكن المعنية بهذا الأمر كل منها يذكر رقم مختلف. والضخ الذى تم ناس قالت ١٥ مليار، وناس قالت ١٣,٥ مليار، وناس قالت ١٣ مليار.

وفيما يتعلق بالبورصة المصرية، فإنها قد ظهرت عام ١٩٩٢ وبدأ تفعيلها بالتحديد عام ١٩٩٥، ومن عام ١٩٩٥ وحتى الآن مر ١٤ سنة، فهى تعتبر بورصة وليدة. والبورصة لدينا تستخدم ذراعا واحدة من الأذرع المفروض أن تكون موجودة، هذا الذراع هو ذراع المضاربة فقط لا غير. بينما المفروض أن أعمل البورصة لكى أستفيد بها فى تمويل رؤوس أموال الشركات سواء الجديدة أو الموجودة والتى تريد زيادة رؤوس أموالها، وذلك بدلا من الاقتراض من البنوك الذى يشوبه كثير من أوجه عدم الملاءمة بالنسبة للعديد من الأنشطة والمستثمرين.

والنقطة التى لم تتم إثارتها أن الجهاز المصرفى المصرى لا يتحكم إلا فى ٣٢٪ من إجمالى قيمة الأنشطة المصرفية فى مصر، بينما النسبة الباقية (٦٨٪) تتحكم فيها البنوك الأجنبية العاملة لدينا، وهذه الأخيرة تركز أنشطتها فى التجزئة المصرفية خاصة تمويل شراء السلع الاستهلاكية المعمرة، وتحجم عن تمويل الاستثمارات الإنتاجية خاصة إذا كانت المشروعات صغيرة أو متوسطة.

وبخصوص نشاط البورصة فكل خبراء البورصة يعلمون أنه عندما تجذب البورصة أموالا من الخارج فإنها سوف تعود إلى الخارج خلال ٤٥-٦٠ يوما على الأكثر لأن هذه الأموال تأتى للمضاربة على رفع أسعار بعض الأسهم لأعلى ما يمكن ثم عندئذ تبيع وتخرج محققة مكاسبا كبيرة وغالبا ما يؤدى ذلك لخسائر يتحملها صغار المستثمرين لأموالهم فى البورصة. وأنا أستبعد أن يحدث فرض ضريبة على حركة مثل هذه الأموال، وأرى أن الأصح هو فرض عدم خروج هذه الأموال قبل مضى مدة معقولة، قد تصل إلى ١٨ شهرا من وجهة نظرى، وبالتدريج بنسب معينه بحيث لا يستطيع المستثمر الأجنبى فى البورصة

المصرية أن يسحب كامل أمواله منها قبل مضى سنتين ونصف أو ثلاثة مما يجبره على أن يستثمر بالفعل فى البورصة المصرية أو أى أنشطة أخرى داخل مصر لكى يستطيع أن يحول كل أمواله للخارج. أما ما يحدث الآن فهو مضاربات ضارة وهناك خمسة صناديق معروفة بالاسم تحترف هذه المضاربات.

ونقطة أخرى تتمثل فى أننا دائما نتكلم عن التصدير ودعم التصدير، لماذا لا نأخذ فى الاعتبار الجانب الآخر؟ عندما يطالب البعض بتخفيض الجنيه لكى نشجع التصدير فإن هذا الكلام قد يكون جيدا جدا من الناحية النظرية، ولكن من الناحية الواقعية نحن نستورد ما يقرب من ٨٠٪ من احتياجات جميع القطاعات الإنتاجية فى مصر، فضلا عن استيراد نسب مرتفعة من الكثير من احتياجاتنا الاستهلاكية الأساسية، فهل يصلح تخفيض قيمة الجنيه فى ظل هذا الوضع؟ لا أعتقد أنه يصح القياس على الهند أو الصين فى تخفيض قيمة العملة الوطنية لأن مثل هذه البلدان ليست فقط مصدرة لنسب مرتفعة من إنتاجها من الكثير من السلع والخدمات وإنما هى أيضا تؤمن بإنتاجها المحلى نسبا مرتفعة من احتياجاتها سواء من مستلزمات الإنتاج أو من السلع الاستهلاكية الأساسية. وربما كان من الأجدى والأنفع للاقتصاد المصرى وللمصرين أن يخصص جزء هام من المبالغ التى تم ضخها أو سيتم ضخها لإنتاج أقصى ما نستطيع من مستلزمات الإنتاج والسلع الاستهلاكية الأساسية التى تمثل نسبا عاليه من وارداتنا من الخارج. هذا بالإضافة إلى أننا يجب أن نسعى لتنمية لصادراتنا إلى الدول الأفريقية، فأفريقيا تضم ٥٢ دولة ٣٥ منها على الأقل يمكن أن تستورد معظم احتياجاتها من مصر.

وبالنسبة للعمالة المصرية، فمثلما قال المهندس مجدى شراره لا بد وأن نعترف أن كفاءة العامل المصرى منخفضة وينقصه التدريب والعلم والحرفية، بدليل أننا نطلب عمالا من شرق آسيا. ومشكلتنا هنا أننا لا نريد أن نعترف بهذا الوضع ونسعى للتغلب عليه، فالعامل المصرى مقدرته على العمل تعادل ٢٠٪ من العامل الآسيوى، فهو لم يتدرب مطلقا أو لم يتدرب تدريبا كافيا وملائما للتطور فى أساليب الإنتاج. المصانع الموجودة فى العاشر من رمضان والسادس من أكتوبر، ولى علاقات بمعظم هذه المصانع، يذهبون لإحضار عمال من شرق آسيا، فأسألهم لماذا؟ فيكون الرد أن العامل الآسيوى قليل الكلام كثير العمل وكفاءته أعلى، ورديته فى العمل ٨ ساعات يشتغلها ٨ ساعات كاملة ... ولعل ذلك مؤشر على أنه من الأجدى تخصيص جزء من الأموال التى تضخ لتدريب العمالة المصرية على أن تكون برامج هذا التدريب

مهنية وسلوكية حيث من المهم جدا غرس قيم العمل واحترام وقت العمل بالإضافة طبعا للتدريب على الجوانب الفنية والمهارات اليدوية والذهنية لأداء الأعمال.

عبد القادر دياب

بسم الله الرحمن الرحيم ... إن الحوار حول السياسات والإجراءات لمواجهة نتائج الأزمة المالية العالمية على الاقتصاد المصرى يتطلب أولا تحديد النتائج الفعلية والمحتملة لهذه الأزمة على الاقتصاد المصرى. ولقد تضمنت الورقة المقدمة من الدكتور محمود عبدالحى الإشارة إلى هذه النتائج وإلى القطاعات الأكثر تأثرا بنتائج هذه الأزمة.

وما أود أن أشير إليه هنا هم ما تضمنته الورقة المقدمة، وحواركم السابق، من إشارة إلى أن قطاع الزراعة من القطاعات غير المتأثرة أو الأقل تأثرا بنتائج الأزمة المالية العالمية، وهو — فى تصورى — ما قد يتنافى مع الواقع الفعلى، حيث أتصور تأثر هذا القطاع بنتائج هذه الأزمة وإن كان ذلك بصورة غير مباشرة، ومبرراتى فى ذلك ما يلى:

(١) مع توجه السياسة الاقتصادية إلى تخصيص موارد مالية إضافية بغرض تحفيز الطلب المحلى، وتشجيع الصادرات، والاستثمار فى مشروعات البنية الأساسية والخدمات العامة، انخفض حجم الاستثمارات الموجهة إلى قطاع الزراعة — على الرغم من صغر الوزن النسبى لهذه الاستثمارات فى إجمالى الاستثمار — عنه فى الفترات السابقة على هذه الأزمة، وقد يؤكد على ذلك استقراء تقارير متابعة خطة عام ٢٠٠٨/٢٠٠٩ والربع الأول من خطة عام ٢٠٠٩/٢٠١٠ بالقياس إلى الخطط السابقة.

(٢) إن وجود عدد كبير من الأيدى العاملة الزراعية المهاجرة للعمل فى الدول الزراعية والتى تأثرت اقتصاداتها بنتائج هذه الأزمة يتوقع أن يكون له مردود سلبى على العمالة المصرية المشتغلة بهذه الدول، سواء بالاستغناء عن جانب من هذه العمالة وعودتهم إلى الوطن أو تناقص تحويلاتهم المالية إلى أسرهم بالوطن وما يعنيه ذلك من آثار سلبية على دخول مثل هذه الأسر، وما يعنيه ذلك بالتالى من تزايد نسبة البطالة الزراعية أو تزايد نسبة الفقراء فى الريف وفى الزراعة.

(٣) تراخى السياسة الزراعية فى الأخذ بالسياسات المحفزة على الإنتاج والاستثمار الزراعى، خاصة فيما يتصل بدعم مستلزمات الإنتاج الزراعى أو تسعير المحاصيل الزراعية فى ظل مقولة الأخذ بسياسة السوق الحرة ... وقد يكون هذا التراخى ناشئا عن الرغبة فى الاستفادة من انخفاض أسعار المحاصيل الزراعية فى الأسواق العالمية بعد الأزمة العالمية للغذاء التى وقعت فى الفترة من أواخر ٢٠٠٦ وإلى اندلاع الأزمة المالية العالمية فى الربع الأخير من عام ٢٠٠٨، ومن ثم الرغبة فى الحفاظ على أسعار الغذاء بالسوق المحلية عند مستوياتها الحالية. إلا أن ذلك، ومن منظور التنمية الزراعية يمكن أن يطرح التساؤل: كيف يمكن وضع سياسة زراعية مستقرة ومحفزة على الإنتاج والاستثمار الزراعى مع ربط هذه السياسة بالسوق العالمية للسلع الزراعية والتى تتصف بالتقلبات السنوية والدورية فى أسعارها وفى جانبى الطلب والعرض بهذه الأسواق؟ إن الربط ما بين أسعار السلع الزراعية بالسوق المحلية وأسعارها بالسوق العالمية قد يكون صحيحا فى حالة القطاعات الزراعية ذات الوفرة فى مواردها وإنتاجها، وليس فى حالة قطاعات زراعية ذات ندرة فى مواردها وإنتاجها الزراعى. ففى حالة هذه القطاعات الأخيرة تصبح الحاجة إلى سياسة زراعية محفزة على الإنتاج والاستثمار الزراعى مطلبا أساسيا للنهوض بهذه القطاعات وتحقيق الأهداف المرجوة منها على المدى الطويل ... فالزراعة المصرية، والتى يعيش عليها ما يقرب من ٣٠٪ من السكان وتنتج ما يقرب من ٦٠٪-٧٠٪ من الاحتياجات المحلية من الغذاء، ما زالت بعيدة عن دائرة ربط تسعير السلع الزراعية بأسعارها فى السوق العالمية.

إن التراخى فى الأخذ بسياسات زراعية محفزة على الإنتاج والاستثمار الزراعى نشأ عنه وجود الارتباك وزيادة المخاطر أمام المنتج والمستثمر الزراعى. ومن الأمثلة التى يمكن أن أشير إليها فى هذا الشأن ما تعلمونه عن وقف تصدير الفائض المحلى من محصول الأرز، وتخفيض أسعار التوريد المحلى للقمح، وهى من المحاصيل الإستراتيجية، والتى تحتل زراعاتها ما يزيد عن ٥٠٪ من الأراضى المنزرعة بالقطاع.

إن ما أشرت إليه من نتائج غير مباشرة للأزمة المالية العالمية على قطاع الزراعة يفرض بدوره طرح التساؤل عن الأدوات والسياسات الممكنة لمواجهة هذه النتائج؟ خاصة مع وجود بعض التوقعات باستمرار وجود هذه الأزمة لبضع سنوات قادمة، فضلا عن توقعات الاتجاه إلى أزمة عالمية جديدة فى الغذاء مع جدية الدول ذات الفائض فى الغذاء فى التوسع فى تصنيع محاصيل الغذاء لإنتاج الوقود الحيوى، ووجود

التغيرات المناخية بما لها من انعكاسات سلبية متوقعة على الإنتاج من الغذاء ... وللإجابة على هذا التساؤل أطرح التصورات التالية:

(١) إعادة النظر فى سياسة تخصيص الأراضى الجديدة المستهدف استصلاحها واستزراعها بزادة الوزن النسبى للمساحات التى تخصص للمزارع الصغيرة والمتوسطة (وعلى حساب المساحات التى تخصص لكبار المستثمرين)، حيث أتصور إمكانية تنفيذ نفس السياسة المتبعة فى إقامة المدن الجديدة، وذلك من خلال تكليف الشركات المتخصصة باستصلاح الأراضى المستهدف استصلاحها وتزويدها بالبنية الأساسية العامة والداخلية، ثم طرحها للبيع فى مزارع صغيرة ومتوسطة على المستثمرين، دون تحمل الدولة لتكاليف هذه البنية الأساسية.

(٢) وضع السياسات الزراعية المحفزة على الإنتاج، والتى تعبر عن المناخ الملائم والمحفز أيضا على الاستثمار فى الأنشطة الزراعية، دون ربط هذه السياسات بالتغيرات التى تحدث فى السوق العالمية لأسعار السلع الزراعية، بحيث — مثلا — إذا تقرر سعر مجز لتوريد القمح لتشجيع الفلاح على التوسع فى زراعته فلا نخفض هذا السعر إذا ما انخفضت الأسعار العالمية للقمح.

ممدوح الشرقاوى

الحقيقة أنا شاكر جدا لكل الإخوة الذين تكلموا فى الموضوع وأشاروا إلى جوانبه المختلفة بطريقة عظيمة. وأنا سأتكلم فى ثلاث موضوعات: تخفيض سعر الفائدة وأثره، والصناعات الصغيرة ودورها، وضخ الاستثمارات وتشجيع الاستثمارات الصناعية ... ثم سأحاول الإجابة على سؤال طرحه الدكتور محمود، وهو ألم يكن من الممكن والأفضل استخدام جزء من الأموال التى تم ضخها لتعميق التصنيع المحلى؟

بالنسبة لسعر الفائدة، هناك اتجاه عام لتخفيض هذا السعر، ويبقى السؤال ما هى الوسيلة وما هو الهدف؟ أنا أرى أننا ونحن نتكلم عن سعر الفائدة نخلط بين الوسيلة والهدف. فالهدف من تخفيض سعر الفائدة هو تشجيع المستثمر على الاستثمار، على أن يؤدى ذلك إلى تشغيل أكبر عدد من الأيدى

العاملة وتعظيم الناتج المحلى الإجمالى، ورفع مستوى معيشة أفراد المجتمع ممثلة فى شريحة العمال الذين يعملون فى المشروعات. والسؤال هنا ماذا يحدث فى الواقع؟

المستثمر، وليكن المستثمر الصناعى، يأخذ الأرض مجانا تقريبا، ونخفض له سعر الفائدة على القروض، ونعطى له طاقة بأسعار متدنية، وخامات متدنية الأسعار وتكاد تكون مجانا فى بعض المجالات مثل صناعة الأسمنت، وأيضا تخفض له الضريبة الجمركية على بعض مستلزمات الإنتاج، كما خفضت الضريبة على أرباحه إلى ٢٠٪ مهما كانت قيمة هذه الأرباح ... كل هذه تسهيلات يترتب عليها تعظيم القيمة المضافة. ولكن أين تذهب هذه القيمة المضافة؟

كلنا نعرف أن هذه القيمة المضافة توزع على الأرض، ورأس المال، والعمل، ثم المنظم وهو المستثمر، الأرض يدفع لها إيجار متدنى جدا، ثم خفضنا سعر الفائدة الذى يعتبر عائد رأس المال، فيتبقى عنصرين هما العمال والمستثمر، ومعروف أن العمال فى مصر أجورهم متدنية بالقياس حتى للعمال فى كثير من الدول الأفريقية، بينما المستثمر أو المنظم يحصل على ما يتبقى من القيمة المضافة كأرباح. والحقيقة أن ما يجرى على أرض الواقع يجعل المرء يتوقع أن تعظيم أرباح المستثمر هو النتيجة الأساسية لتخفيض سعر الفائدة وغيره من إجراءات التحفيز التى تمت الإشارة إليها ضمن آليات مواجهة الأزمة. وفى هذا الصدد نتساءل: هل هناك دراسة أجريت لمعرفة توزيع القيمة المضافة بين عوامل الإنتاج قبل خفض سعر الفائدة وبعد خفض هذا السعر؟ أو قبل إجراءات التحفيز عامة وبعدها؟ أعتقد أنه لا توجد دراسة لهذا الموضوع بينما نحن فى أمس الحاجة لمعرفة حقيقة الآثار التى تترتب على تخفيض سعر الفائدة وغيره من إجراءات التحفيز، كما أننا فى حاجة لمعرفة حقيقة الدور الذى يقوم به المستثمر الوطنى والأجنبى فى خلق فرص العمل وتعظيم العمالة، وتعظيم الناتج، ورفع مستوى المعيشة.

على الجانب الآخر، عندما أخفض سعر الفائدة فأنا أصيب شريحة من المجتمع، وهى أهم شريحة مدخرة، وأحول مشكلات المجتمع والحكومة إلى هذه الفئة. ولتوضيح ذلك نشير إلى أنه لو أن لدينا شخص لديه ١٠٠ ألف جنيه وضعهم فى شهادات استثمار بفائدة ١٠,٥٪ فيأخذ عائدا سنويا ١٠٥٠٠ جنيه يستعين بها فى الإنفاق على متطلباته هو وأسرته. وعندما يخفض سعر الفائدة إلى ٩,٥٪ فإنه عند تجديد هذه الشهادات سيجد أن دخله قد انخفض بمبلغ ١٠٠٠ جنيه مما يؤثر سلبا على قدرته

على تلبية احتياجاته هو وأسرته، وإذا أرد أن يعوض ذلك فقد يضطر إلى السحب من أصل مدخراته مما يمثل انتقاصا من المدخرات، فضلا عن ذلك يحدث ارتباكا فى حياة معظم الأسر فى القطاع العائلى الذى هو فى الحقيقة مصدر ما لا يقل عن ٨٠٪ من الادخار المحلى.

وهنا نسأل، من المستفيد من ذلك؟ المستفيد من ذلك اثنان: المستثمر وما يحققه من تعظيم الأرباح على حساب عوامل الإنتاج الأخرى، ثم الحكومة لأنها مدينة وتدفع فوائد على ما اقترضته وتقترضه. هذان هما المستفيدان أما باقى أفراد المجتمع فأعتقد أنهم خاسرون، وسوف يترتب على ذلك تقليص الطلب المحلى. د. محمود سأل سؤال: هلى هى قضية عرض أم قضية طلب؟ أعتقد الاثنين معا، وقضية الطلب لا تقل أهمية عن قضية العرض، أنا كمستثمر لمن أنتج؟، أنتج لتغطية الطلب، فإذا كنت أنا أتخذ قرارات (مثل تخفيض سعر الفائدة) تؤدى إلى تخفيض الطلب فلمن يكون العرض؟

وفيما يتعلق بالتنمية واستدامتها فى مصر، طرح الدكتور محمود السؤال: هل كان من الأجدى أن يشتمل استخدام الأموال التى تم ضخها على عملية تعميق التصنيع المحلى؟ أعتقد أننا دائما نفوت فرصا هامة ولا نستفيد منها، لأننا نبحث عن أسهل الطرق لمعالجة الأزمة، نضع ما يزيد عن ١٣ مليارا فى بنية أساسية، هذه البنية الأساسية دخلت فى الأراضى الزراعية مثلا من خلال طريق يمر فى هذه الأراضى، فما هى المساحة التى اقتطعها الطريق من الأرض الزراعية؟ وما هو الإنتاج الزراعى الذى نفقده نتيجة لذلك؟ هل حسبنا مثل هذه الآثار؟ أعتقد أنه من الضرورى أن نحسبها لكى نعرف نتيجة ذلك.

ذكرت الدكتورة كريمة أن هناك مشروعات تشغل العمالة، والحقيقة أن مشروعات الطرق ليست كثيفة العمالة ولكنها كثيفة رأس المال، وبالتالى فإن دورها فى خلق فرص عمالة محدود للغاية ولفترة زمنية محدودة هى فترة إنشاء الطريق. وكان من الأجدر أن نوجه اعتمادات التحفيز، أو الجزء الأكبر منها على الأقل، لتعميق التصنيع فى قطاع الصناعات التحويلية، وخصوصا — كما قيل — أن ٨٠٪ من الأشياء نستوردها. لو أن نصف المبلغ الذى تم ضخه استخدم فى جذب مستثمرين محليين وأجانب إلى مشروعات مشتركة مع الحكومة فى مجالات صناعية تخفض لنا من الاستيراد الكبير وتعمق التصنيع المحلى، بما يترتب على ذلك من خفض الواردات وزيادة الصادرات، لكنا قد تمكنا من خلق فرص عمل دائمة تتجاوز بكثير فرص العمل المؤقتة التى تخلقها مشروعات البنية الأساسية. العشرين دولة التى تسمى الدول

الصاعدة، ومها الصين والهند وتركيا وجنوب أفريقيا وغيرها، حققت نموا كبيرا فى الصناعات الرأسمالية — صناعة الآلات والمعدات — ودخلت فى تصديرها، أما فى مصر فإن قطاع الصناعة ما زال فى المراحل الأولى.

نأتى لقطاع السيارات، يطلب أموالا ويطلب دعما ويطلب ... الخ، هناك دراسة أعدت فى المعهد — معهد التخطيط — عن الاختلالات الهيكلية فى الاقتصاد المصرى، وظهر منها أن استيعاب قطاع السيارات للعمالة يتجه إلى التناقص، وهذا القطاع لا يمثل سوى إضافة محدودة للاقتصاد والمجتمع المصريين. لماذا؟ لأنه يستورد غالبية مدخلاته من الخارج ويقوم بعملية التجميع، فهو قطاع تجميع للسيارات أكثر من كونه قطاعا لتصنيعها.

شئ غريب أن هناك ظاهرة بدأت تنتشر فى المجتمع حاليا، وهى استيراد قطع غيار مستعملة من الخارج ثم يقال لك استعمال الخارج، إذا ذهبت لشراء قطعة غيار يسألك التاجر تحتاجها مصرى أو تركى أم مستورد استعمال الخارج؟ شئ غريب جدا أن نستورد نفايات المجتمعات الأوربية لتدخل فى منافسة مع الصناعات الوطنية، فأصبحت هذه الصناعات تواجه منافسة كبيرة جدا، قطع غيار ومنتجات تأتى من الخارج فى شكل منتجات مستهلكة خفضت عليها الضرائب لتنافس الصناعة المحلية، فكيف يواجه الصانع المصرى كل ذلك؟ لا نعرف كيف يحدث هذا؟ لكن العملية هى تشجيع التاجر لتعظيم أرباحه بصرف النظر عن أى شئ آخر فى المجتمع.

أما بخصوص الصناعات الصغيرة، فحاجتها ماسة للتشجيع والدعم والتسهيلات الائتمانية بآليات جديدة ومبتكرة تناسب طبيعة هذه الصناعات وإمكانياتها، لأنها كما ذكر البعض تواجه العديد من المشكلات، وهذه حقيقة، مما يستدعى رصد الاعتمادات الكافية لمعاونة هذه الصناعات على التغلب على هذه المشكلات وزيادة مساهمتها فى التشغيل والإنتاج والتصدير.

عادل العزبى

بسم الله الرحمن الرحيم ... الحقيقة أنا لدى نقاط ومداخلات سريعة وبسيطة:

أولا: أبدأ بالتبطل وليس البطالة، وذلك لأن التبطل يحدث نتيجة لغلق مصنع لكن البطالة تعنى خريجا أو شابا لم يسبق له العمل ويبحث عن فرصة عمل ، والتبطل آثاره الاجتماعية أخطر بكثير

جدا من البطالة لأنه يمس أسرا كاملة وعمالة رتبت أوضاعها الاقتصادية والمالية والاجتماعية على وضع معين نتيجة العمل الذى التحق به. والسؤال هنا هل هذا التبطل نتيجة حقيقية للأزمة أم أن جزءا كبيرا منه شماعة لا علاقة له بالأزمة؟ اعتقادى أن جزءا كبيرا منه شماعة وعلى سبيل المثال فان إحدى المظاهرات الضخمة والتى كان بها آلاف العمال تمت بتحريض من صاحب العمل لحل مشكلة خاصة بينه وبين الدولة والأجهزة الرقابية وأغلق جزءا من مصانعه نتيجة لتصور إمكانية الضغط على الدولة بهذه الطريقة، لكن الدولة لم تخضع.

ثانيا: دعم الصادرات لدى هنا أربع أسئلة هى لماذا؟ وكيف؟ ولمن؟ وإلى متى؟ ... أنا لست من أنصار دعم الصادرات إلا فى حدود القيمة المضافة وليس نتيجة لما يتم تصديره لأننى حتى وأنا أفرق فى النسب التى أمنحها لمن استخدم خامات مصرية أو استخدم خامات مستوردة أو صدر من المناطق الحرة هذه النسب فيها نظر كثير لأنها لا تعبر عن حقيقة القيمة المضافة للمجتمع المصرى والاقتصاد المصرى، وإذا كان لابد من الدعم فلابد أن يرتبط بالقيمة المضافة الحقيقية للاقتصاد المصرى وليس للتصدير، وأنا هنا أشير إلى نقاط سريعة كل منها يحتاج إلى تفاصيل لا يسمح الوقت بسردها.

ثالثا: سعر الفائدة ... أنا فى الحقيقة أختلف مع أغلب ما قيل فى هذا الشأن ذلك أن الفائدة عندما حددوا سعرها فى أمريكا أو فى أوروبا بصفر فى المائة أو بما يقارب الصفر فلابد أن نتساءل لمن هذا الصفر؟ الصفر هنا للمودع وليس للمقترض فتلك مجتمعات بطبيعتها مقترضة، أوروبا وأمريكا ليست مجتمعات مودعة وإنما هى مجتمعات مقترضة لأنها تقوم فى حياتها على التجزئة والمشتقات المصرفية، نحن لسنا هكذا، مجتمعنا يختلف تماما عن هذا.

ومن ناحية أخرى فإن الإيداعات فى الدول الغربية وخاصة فى الولايات المتحدة الأمريكية غالبا ما تكون من العرب والصين، إذن يخفضون الفائدة على إيداعات خارجية لا يؤثر تضررها على صالح مجتمعهم، لكن عندنا تنفيذ ذلك يضر. ومن ناحية ثالثة فإنهم أضافوا هناك فى أمريكا تخفيض سعر الدولار فى السنة الأخيرة ما بين ١٤ – ١٨٪، الصين خسرت فى هذه العملية حوالى ٢١٠ مليار دولار خلال سنة لأنها لها مبالغ ضخمة مستثمرة فى أذون الخزانة الأمريكية. وهنا نلاحظ حسبما نشر فى الصحف خلال الأربعة أشهر الأخيرة، وبعد التخفيض السداسى لسعر الفائدة، زاد حجم الشراهة

للحصول على القروض من البنوك المصرية، قرض واحد لمجموعة واحدة ٣٥٠ مليون جنيه، ومجموعة من البنوك تسوق لقرض ١,٦٧٥ مليار دولار.

ثالثا: ما هو الأثر المجتمعى السلبى على أرباب المعاشات الذين حصلوا على مكافآت نهاية الخدمة من رجال القوات المسلحة والشرطة ورجال القضاء وكبار موظفى الدولة وغيرهم الذين يعتمدون لاستكمال احتياجات حياتهم اليومية على عائد إيداعات تلك الأموال التى وضعوها فى البنوك ... وهل يمكن أن نتجاهل ذلك؟

رابعا: فى الحقيقة لابد أن نفرق هنا بين الأوعية الادخارية وعملية الإيداع نفسها، الأوعية الادخارية فى البنوك حاليا خفضت فائدتها وأعلى سعر حاليا ٨,٢٥٪ وقرار البنك المركزى يقصر الحق فى التعامل فى هذه الأوعية على الأفراد حتى لا يحدث تلاعب من الشخصيات الاعتبارية أو أصحاب المشروعات بحيث يأخذ عائدا مرتفعا من هذه الأوعية الادخارية ويذهب ليقترض بسعر أقل وأنا أوافق على هذا، لكن ألا يجدر استثناء الجمعيات الخيرية ومنظمات المجتمع المدنى بصفة عامة من ذلك القرار لأن الجمعيات الخيرية تقوم على الإيداعات ونتيجة هذه الإيداعات ينفقون منها على نشاطهم وعلى أجور العاملين لديهم. بالأمس كنت فى منتدى وأثرت هذه النقطة الخاصة بالجمعيات الخيرية وأخذت وعدا بأنه سوف يتم النظر فى هذا الموضوع.

خامسا: نأتى لثلاث ملفات لم نتعرض لها ... الملف الزراعى والملف العقارى وملف البورصة، وهذه الملفات الثلاثة يحكمها عبارة واحدة، عدم رشادة الاستخدام وفيها وعنها كلام كثير جدا يمكن أن يقال ولا توجد أى رشادة على الأقل خلال الخمسة عشر سنة الأخيرة فى التعامل مع هذه الملفات.

سادسا: نأتى بعد ذلك إلى بعض ما قيل من نقاط جديدة تتعلق بالتشريعات العمالية مثلا، والذى أثارته د. فادية، أنا اقترح على حضراتكم دائرة نقاشية خاصة بهذا الموضوع نناقش فيها: (١) اثر هذه التشريعات على الإنتاج. (٢) أثرها على التدريب. (٣) العلاقة مع العاملين، والعلاقة مع التنظيمات النقابية، والعلاقة مع منظمة العمل الدولية.

سابعا: موضوع آخر أثير وهو الخروج الآمن والمنظم من السوق، الحقيقة أنا مهتم بهذا الموضوع منذ عدة سنوات وكنت عضوا فى اللجنة القومية لتحديث التشريعات الاقتصادية التى انبثق عنها مجموعة عمل تنسيقية من أجل هذا الموضوع وشاركنا فى هذه المجموعات حوالى سنتين ونصف والمفترض أن مشروعا يكون قد قدم لوزارة العدل ولا خبر بعد ذلك غير أن وزارة الاستثمار مهتمة جدا بهذا الموضوع وأعتقد أنه خلال أسابيع ربما يكون هناك مشروعا جاهزا للبحث تحت مسمى "مشروع الإعسار التجارى".

ثامنا: نأتى لموضوع الضريبة العقارية ... وحقيقة أنا مندهش من أصحاب الأعمال فى مصر، ويجب أن نسأل أنفسنا أولا لماذا أدفع ضريبة؟ ولماذا كلما نتكلم عن الضريبة يصابون بأرتيكاريا ... أنا ادفع ضريبة عندما أحقق ربحا، فما هو الضرر فى هذا؟ وما هو العيب هنا؟ إذا كسبت أدفع ضريبة وإذا لم أكسب لا أدفع ضريبة، أين هى العوارية؟ العوارية فى الجهاز الإدارى الذى يتعامل مع الملفات الضريبية، والتعب الذى يصيب أصحاب الأعمال من تصرفات الموظفين، ونحن نعرف طبعا الخلل الموجود فيها بالطول والعرض وهذا يحتاج إلى علاج مع إعفاء كامل للفئات المهدودة الدخل. لكن المصنع الذى يقول لا ندفع ضريبة، لماذا؟ متر الأرض الذى اشترى بسعر ٨ جنيهات وأصبح سعره ١٨٠٠ جنيه ليس هناك خلل، هناك ربح رأسمالى محقق، لماذا لا يدفع؟ أنا أختلف مع كثيرين فى هذا.

تاسعا: قرارات مايو، أنا مختلف مع الرافضين، قرارات مايو اهتمت أساسا بالإعفاء الضريبى وألغت هذا الإعفاء الضريبى فى حدود معينة، أنا أكرر مرة أخرى أنا أدفع ضريبة مما أحققه من ربح ولا ضرر فى ذلك.

عاشرا: موضوع التجارة الاليكترونية ... هناك مشروع قانون يعد حاليا وأتشرف بعضويتى فى اللجنة التى تعده، وأعتقد أنه خلال شهور سيكون جاهزا للنقاش.

أخيرا: الموضوع الذى أثير أخيرا بالنسبة للأراضى والبنية التحتية. هو الحقيقة الفكرة الجديدة التى ظهرت من حوالى سنة ونصف، وهى "المطور الصناعى"، تعفى الدولة من الإنفاق على بنية أساسية والشركات هى التى تقوم بالكامل وتبيع الأراضى بما عليها من مبانى للمشروعات الصناعية المنتجة طبقا

لنظام له قانون بمفرده، طبعا إذا دعمناه مع الشراكة بين القطاعين العام والخاص (PPP) سيكون شيئا جيدا بالنسبة للإنتاج فى مصر.

على سليمان

لو سمحتم لى ألخص ما فهمته من هذه الجلسة، وأضيف عليه بعض الأشياء. واضح أن الإصلاح التالى لأى أزمة ينشأ إذا كان هناك إحساس كامل بالأزمة، وأحد المشاكل التى عانينا منها العام الماضى أنه لم يكن هناك إحساس بأن الأزمة داهمة، وأن لها تأثير كبير حيث تؤثر فى أكل عيش الكثيرين وخلافه. وأعتقد أن المناقشات اليوم أوضحت بعض النواحى، وبالذات فى موضوع العمالة والتشغيل إلى جانب التصدير وبعض الصناعات الأساسية التى تأثرت على نحو واضح، مما يعنى أن الإصلاح أو المكافحة لم تتناسب مع حجم الأزمة.

وهناك بعد غاب فى حديث اليوم، وهو التنسيق الإقليمى فى مكافحة الأزمة، لأن علاج الأزمة من الصعب أن يتم فى كل دولة بمفردها، وربما لدى إحساس أقوى بهذا الأمر لاهتمامى بموضوع التنسيق العربى والتعاون العربى. فيخيل إلى أن موضوع التنسيق مع دول الجوار فى مكافحة الأزمة، وعمل جبهة تمكننا من مواجهة الأزمات القادمة شئ مهم ... وأشير فى هذا المجال إلى قرارات مؤتمر القمة العربية التى عقدت فى الكويت فى يناير ٢٠٠٩، وفيه تم تبنى ثلاث توصيات لها علاقة بالأزمة:

التوصية الأولى تخص الأمن الغذائى، وأعاد المجتمعون التأكيد على أهمية التنسيق العربى فى مجال المشروعات الزراعية، واستثمار الأموال فى هذا المجال، ووجهوا الصناديق العربية لأن تضخ أموالا فى هذه الناحية. وهذا جانب مهم ينبغى أن نهتم بمتابعته.

والتوصية الثانية تتعلق بالبنية الأساسية التى تربط بين الدول العربية، فكان هناك حديث حول استكمال خطط إنشاء سكك حديد تربط الدول العربية، وأيضا استكمال شبكة الطرق والمواصلات، وقد كان لى حظ حضور مؤتمر القمة ونادينا أيضا بربط الموانئ وتحسين الملاحة البحرية بما يساعد على انتقال البضائع بين الدول العربية.

أما التوصية الثالثة فتخص العمالة، وهى توصية هامة جدا لنا هنا فى مصر باعتبار أن هناك ما لا يقل عن ٤ مليون عامل مصرى فى الخارج، حيث أكدت على التنسيق على المستوى العربى فى هذا المجال، وهذه

توصية هامة إذا علمنا أن حصة العمال العرب فى الدول العربية فى تناقص لصلحة العمالة القادمة من جنوب شرق آسيا والدول الأخرى. وبالتالى فالتنسيق على المستوى العربى للحفاظ على أكل عيش وأرزاق العمال المصريين فى هذه الدول والحفاظ على حقوقهم أيضا ومستحقاتهم شئ مهم.

إذا عدنا إلى الداخل، نجد أن هناك موضوعا لم يثر بشكل كاف عندما نتحدث حول تحسين الاقتصاد الحقيقى، وهو موضوع زيادة كفاءة الاستثمارات العامة، نحن لم نتناول هذا الموضوع بشكل كاف، ونجد أن للأسف أن هناك استثمارات ضخمة جدا ولم نستفد بها استفادة كبيرة، وهذا شئ مخجل، وسوف أذكر بعض الأمثلة:

المثال الأول، موضوع توشكى، وأن الأرض استصلحت والمياه وصلت، وأن الأرض لم تستغل. طبعا كيف ستزيد كفاءتك وقدرتك التنافسية إذا كنت لا تستغل الأصول الموجودة لديك؟ ... المثال الثانى، هو مشروع تنمية سيناء، وهو أثار انتباهى وكنت مدير التمويل لجزء من هذا المشروع الذى استجلبت له أموالا طائلة جدا بعضها من معونات عربية بلغت ٧٠٠ مليون دولار وزيادة، ومع ذلك فحتى الآن مساحة الأراضى المستصلحة التى دخلت مرحلة الإنتاج فى شرق القناة أو غربها لا يتناسب مع حجم الاستثمارات التى وضعت فى هذا المشروع ... المثال الثالث هو مشروع فحم المغارة فى سيناء والذى تنطبق عليه نفس الملاحظة.

وهذا يثير قضايا أخرى خاصة بترشيد استهلاكنا للمياه والكهرباء، والملاحظ أن موضوعاتها لم تدخل ضمن السياسات والإجراءات الخاصة بمواجهة الأزمة رغم أهمية احتلال مثل هذه الموضوعات أولوية متقدمة فى سياساتنا، فمثلا من نحو ٣٠ سنة كان ما يقرب من ٥٪ فقط من المنازل المصرية يحتوى على أجهزة تكييف، حاليا النسبة أضعاف ذلك بكثير ومعدل زيادة استهلاك الكهرباء فى مصر ربما يفوق ١٥٪ سنويا مما قد يوحى بأننا دولة لا تشعر بأن هناك أزمة فى الطاقة ومصادرها.

والبورصة المصرية تكلمنا فيها، وطبعا أنا ضد فكرة التقييد الكمى لدخول الأجانب، لأننا تعدينا مراحل القيود الكمية، ويخيل إلى أننا يمكن أن نؤثر عن طريق الحوافز أو عن طريق الضرائب، وكانت الدكتورة كريمة قد ذكرت أن الأجانب يسيطرون على ٤٠٪ من الحقوق فى البورصة، وأعتقد أن هذا الرقم

مبالغ فيه وربما لا تكون ملكية الأجانب بعيدة عن ١٠٪ وإنما نصيبهم من حجم التداول فى البورصة قد يصل إلى ٤٠٪ فهم يلعبون فى البورصة بمعدلات أسرع من المستثمرين المصريين.

وهناك شئ لم نذكره بشكل كاف، وهو موضوع المشتقات المالية، وهذه المشتقات كانت أصل الأزمة العالمية. وأنا أجد ولعا شديدا للمسئولين عن البورصة المصرية لإدخال المشتقات، وتم تغيير القانون حتى يسمح بتداولها، وهم لهم ولع شديد بتقليد الغرب فى كل ما لديه بما فيه موضوع المشتقات، ولا بد أن نكون حذرين جدا فى موضوع المشتقات بما فيه من عمليات لا بد من إدراك طبيعتها لأنها تنافى الشريعة الإسلامية من حيث "بيع ما لا يملك"، والبيع الآجل فى البورصة يعنى بيع أسهم لا تملكها وتشترى أسهما من أشخاص لا يملكونها، فلا بد أن تكون هناك رقابة على مثل هذه الأمور بحيث يكون البيع لما تملك والشراء ممن يملك.

موضوع الاحتكار أشرنا إليه بشكل خفيف، وأضيف تساؤلا أراه هاما: هل هناك هيئات كافية للرقابة على مقدمى الخدمة؟ مثلا موضوع الاتصالات ... مصر للأسف تعتبر حتى اليوم من أغلى دول العالم فى خدمات المحمول والاتصالات، وقد صارت مؤخرا منافسة بين شركات الاتصالات وبدأت الأسعار فى الانخفاض، ولكن المدهش أن الهيئة المهيمنة على الرقابة فى هذا المجال تدخلت بتعليمات وضغوط على مقدمى خدمات الاتصال لوقف تخفيض الأسعار، وهذا عكس الدور المطلوب منها بالمرة، فكيف يفهم ذلك؟

أخيرا، دكتورة كريمة تقول إن الاقتصاد علم ليس له أخلاق، لا وأعتقد أن الاقتصاد لا يضع للأخلاق اعتبار فى تحليله، وإنما لا بد وأن يخدم الاقتصاد أهداف التنمية وأهداف العدالة الاجتماعية، وهى أهداف لها جوانب أخلاقية هامة لا يسمح الوقت بالخوض فيها.

محمود عبد الحى

أبدأ بتوجيه الشكر لكل الزميلات والزملاء على مداخلاتهم القيمة والتى أثرت الموضوع الذى نتحدث فيه، وإذا كانت مداخلتى هذه تأتى فى ختام مداخلات المشاركين التى تكاد تكون غطت كل جوانب الموضوع، إلا أن لدى عدد من الملاحظات، أدمج فيها بين مداخلتى فى الحوار وتعقيبات لى كمحرر للندوة، وأقدمها على النحو التالى:

أولا: موضوعنا الرئيسى فى هذه الحلقة ينصب على سياسات وإجراءات الحكومة المصرية فى مواجهة الأزمة المالية والاقتصادية العالمية، وكان لزاما أن أعرض – فى الورقة الخلفية – هذه السياسات والإجراءات كما وردت فى وثائق الحكومة وتصريحات مسئولين فيها لتكون خلفية للنقاش وليس لكى نعزف على أنغام الحكومة، كما ورد فى تعليق للدكتور جودة. فمجرد طرح الأمر للنقاش يعنى أن الباب مفتوح للاتفاق أو الاختلاف مع ما ورد فى هذه الوثائق والتصريحات، وكله يصب فى النهاية فى مجرى الاجتهاد لما فيه صالح الاقتصاد المصرى وصالح الوطن والمواطنين. وإن كان الدكتور جودة قد تحفظ على كلمة سياسة فربما يكون من المناسب التذكرة بأنه حتى أقصى حالات "اللاسياسة" تعتبر سياسة فى حد ذاتها، وإلا لما كانت سياسة الحرية الاقتصادية قد اقترنت منذ نشأة النظام الرأسمالى بامتناع الحكومة عن التدخل فى الحياة الاقتصادية فى ظل مبدأ "دعه يعمل، دعه يمر". فهذا الامتناع ذاته كان سياسة حكومية.

ثانيا: بالنسبة لموضوع دعم الصادرات، والذى يصل المبلغ المخصص له فى موازنة العام المالى الجارى إلى نحو ٤,٢ مليار جنيه, أرى أنه كان من الأفضل أن توجه الدولة ما لا يقل عن نصف هذا الدعم إلى إقامة مشروعات زراعية وصناعية تنتج السلع الأساسية التى نواجه اختناقات ومشاكل فى تدبيرها ونضطر إلى تدبير مبالغ هائلة من العملات الصعبة لاستيرادها، مثل القمح واللحوم الحمراء وزيوت الطعام، فزيادة نسب الاكتفاء الذاتى من هذه السلع يساوى – إن لم يتفوق – فى أهميته الاقتصادية والاجتماعية التصدير للخارج. طبعا مثل هذه المشروعات يمكن للدولة أن تتبنى إنشائها وتتملكها على أن تكون هذه المشروعات من أشخاص القانون الخاص (أى تعمل وفقا لنفس القواعد والقوانين التى يعمل بها القطاع الخاص) وتدار بنفس أسلوب القطاع الخاص (ويمكن أن يتم ذلك من خلال أسلوب خصخصة الإدارة) وبعد أن تثبت هذه المشروعات أقدامها فى السوق يمكن الاختيار بين إبقائها مملوكة للدولة أو بيعها للقطاع الخاص، وعلى أن يتقرر ذلك باقتراح من الحكومة وموافقة مجلسى الشعب والشورى ... ولا يجب أن نمتنع عن بحث مثل هذا الاقتراح، فالأزمة الاقتصادية العالمية التى نعيشها لم تتردد معها أعتى دول اقتصادات السوق فى التدخل المباشر والاستحواز على مؤسسات إنتاجية ومالية لمنع الانهيار الاقتصادى،

ومن ثم فآن لنا فى مصر أن نعيد النظر فى دور الدولة لتأخذ مثل هذه المبادرات لصالح تنمية اقتصادية حقيقية تتمتع بالتواصل والاستمرار.

ثالثا: إن الممارسات الحالية لدعم الصادرات موضع انتقادات متعددة أشار إليها عدد ممن سبقونى فى الحديث عن هذه النقطة، وربما يكون من المفيد أن نسترعى الانتباه إلى أن هذا الدعم بافتراض أنه يمكن المصدر من تخفيض أسعاره فى الأسواق الخارجية فإنه فى الحقيقة يعد دعما للمستهلك الأجنبى على حساب ضرائب تجبى من المواطن المصرى وأسعار ترتفع إلى مستويات ينوء بها دخله المحدود، هذا من جهة. ومن جهة أخرى فإن هذا الافتراض قد يكون نظريا أكثر منه واقعيا، فدعم الصادرات آلية قد تصلح فى بلد مثل الصين لأنها يكون لها حجم مؤثر فى السوق، مثلا تصدر ٣٠٪ أو ٤٠٪ من لعب الأطفال مما يمكنها أن تكون صانعة للسعر فى السوق فإذا قدمت هذه الدولة دعما لصادراتها فإنها تستطيع تخفيض أسعار بيعها فى الأسواق الأجنبية، بينما لا يستطيع مصدرونا القيام بذلك لأن الأسعار فى الأسواق الخارجية تكون معطاة بالنسبة لهم — لضآلة حصتهم فى الأسواق — فإذا ما أرادوا ترجمة ما يحصلون عليه من دعم إلى تخفيض فى هذه الأسعار كثيرا ما يتهمون بالإغراق وترفع عليهم القضايا، ومن ثم فإن الأثر الرئيسى لدعم الصادرات فى مصر ينصرف إلى زيادة أرباح المصدرين أو إضعاف الحافز لديهم على تدنية تكاليف الإنتاج ... هذا بالإضافة إلى ما أشارت إليه دكتورة كريمة من عدم ارتباط الدعم على نحو صريح وملزم بأهداف هامة مثل تشغيل قوة العمل المصرية والتطوير التكنولوجى وزيادة درجة التشابكات القطاعية فى الاقتصاد المصرى.

رابعا: أسجل تقديرا خاصا للأستاذ عادل العزبى على مداخلاته التى أرى أنها جاءت فى الصميم وبعمق يستند إلى خبرة ورؤية موضوعية حتى وإن اختلف المرء معه فى بعض الجزئيات مثل الضريبة العقارية التى أرى أنها تفرض على رأس المال وليس على عائده، وأنها تصادر جزءًا من مكسب رأسمالى مفترض وغالبا لن يتحقق بالنسبة للأسر المصرية التى تجنح إلى الاستقرار فى منازلها من المهد إلى اللحد، ولا بالنسبة للمستثمرين الجادين فى إقامة مشروعاتهم الإنتاجية. ويحسب للأستاذ العزبى أنه فى تقديرى قد صوب كثيرا مما قيل بشأن سعر الفائدة عندنا من حيث إنه مبالغ فيه وأنه لا ضير من تخفيضه. فكثير من الآراء حول هذا الموضوع تتبنى مما هو موجود فى الخارج ما يدعمها وتتجاهل ما لا

يدعمها. والأستاذ عادل مشكورا أوضح أن الوضع فى أمريكا والدول المتقدمة يختلف عن الوضع عندنا، فالناس هناك ناس مقترضون، وحضراتكم سافرتم وعشتم هناك، وتعلمون أن المواطن فى أمريكا يكون مواطنا جيدا إذا كان مقترضا، بينما ينظر للمواطن غير المقترض على أنه شخص خامل لا يقبل على التحديات التى ترتبط بالرغبة فى التمتع باقتناء واستخدام السيارات والأجهزة الكهربائية والالكترونية والمنازل ... الخ. ولكن من أين يقترض الأمريكان؟ دائما من مصادر أجنبية، وبالتالى فمن مصلحة الأمريكيين وغيرهم من مواطنى غالبية الدول المتقدمة أن يصبح سعر الفائدة صفرا أو قريبا من الصفر ... أما الوضع عندنا، وكما قال الأستاذ عادل العزبى أيضا، فهو مختلف تماما فيما يتعلق بالدور الاقتصادى والاجتماعى لسعر الفائدة.

فنحن فى حاجة إلى زيادة المدخرات على المستوى القومى، وكذلك الغالبية العظمى من مواطنينا مدخرون ليس عن يسر وملاءة بقدر ما هو احتياط لنفقات مستقبلية متوقعة وأساسية مثل تعليم الأبناء ثم زواجهم أو مواجهة نفقات المرض أو غيرها، فضلا عن محاولة تكوين مبلغ من الودائع يستخدم عائدها فى الإنفاق الجارى على الضرورات تعويضا عن انخفاض مستويات الدخول. فهل من صالح هذه الفئات العريضة من المجتمع المصرى تخفيض أسعار الفائدة على الودائع أو دفاتر التوفير؟ لماذا نتجاهل ما أشار إليه الكثيرون فى أوقات ومناسبات مختلفة — ومنهم أستاذنا الدكتور إسماعيل صبرى عبدالله عليه رحمة الله — من أن بعض دول شرق وجنوب شرق آسيا كانت، أثناء مراحل تنميتها وحتى نهاية مرحلة الانطلاق، تعطى ما يتراوح حول ٣٠٪ كسعر فائدة على الودائع لتشجيع الادخار، وتقدم القروض للمستثمرين الجادين بفائدة صفر، مع تحمل الدولة للفرق. طبعا قد لا تستطيع الدولة فى مصر أن تذهب إلى هذا المدى ولكن على الأقل تضمن للمودعين — وربما يمكن التفكير فى حد أقصى لودائع الفرد التى تستفيد من هذا الضمان – حدا أدنى من سعر الفائدة الحقيقى الموجب، وليس الوضع الحالى حيث سعر الفائدة الحقيقى سالبا.

خامسا: فى الوقت الذى نعلن فيه جميعا الحرب على الفقر ونسعى بكل السبل للتخفيف من وطأته بسياسات وإجراءات متعددة، نلاحظ أن كثيرا من السياسات المتبعة حتى فى غير أوقات الأزمات تعمل فى اتجاه معاكس لذلك، حيث تؤدى هذه السياسات إلى إعادة توزيع الثروات والدخول لصالح

الأغنياء وعلى حساب منخفضى الدخل والفقراء. وسياسة تخفيض سعر الفائدة مثال واضح على ذلك، كذلك السياسة الضريبية المستندة إلى قانون الضرائب الموحد على الدخل والذى ألغى التمييز فى أسعار الضريبة وفقا لمصادر الدخل كما حد من التصاعد فى أسعار الضريبة بحيث أنه اعتبارا من الألف جنيه رقم ٣٦ وإلى مئات الملايين وربما بعض المليارات يدفع الممول سعرا موحدا ٢٠٪، وهذا ليس له نظير فى دول اقتصاد السوق المتقدمة ولا فى معظم الدول النامية منها. ومثال آخر على سياسة تنحاز للأغنياء على حساب الفقراء ما حدث فى أزمة أنفلونزا الطيور حيث تم التضييق — ربما إلى حد المنع — على تربية الطيور فى المنازل الريفية والمزارع الصغيرة وتداولها من خلال المحلات الصغيرة مقابل تشجيع المزارع الكبيرة وتقديم كل التيسيرات لاستثماراتها، فحرم مئات الآلاف من الأسر الفقيرة من دخل بسيط كانوا يحققونه من هذا المجال، فضلا عن حرمانهم من قدر متواضع من التغذية بمصادر للبروتين الحيوانى فى المواسم والأعياد. ويبدو أن إجراءات الحكومة لمواجهة الأزمة العالمية التى نعيشها الآن تمضى فى نفس اتجاه الانحياز للأغنياء على حساب محدودى الدخل والفقراء، فالأموال التى تم ضخها، وتلك التى ستضخ، تأخذ مسارات — حسب ما هو معلن رسميا — لتصب فى تضخيم ثروات حفنه من المقاولين وكبار أصحاب صناعات التجميع وكبار بيوت الخبرة والاستشاريين، وأثرها محدود فى خلق وظائف دائمة تكافح البطالة وتفتح أبواب رزق متدفق للفقراء والمحتاجين، كما أن أثرها يكاد يكون معدوما فى تطوير قواعد الإنتاج الزراعى من أجل تحقيق أقصى درجة ممكنة من الأمن الغذائى، كما يكاد يكون معدوما فى تعميق التصنيع وتطوير قدرة الصناعات المصرية وتنويعها فى اتجاه الصناعات البازغة ذات المحتوى التكنولوجى المتقدم والتى يمكن أن تسهم فى الارتفاع بالقدرات التنافسية للاقتصاد المصرى. ونتمنى أن تهتم الخطط والسياسات الحكومة المصرية من الآن فصاعدا بالسير فى هذين الاتجاهين لتدعيم فرص التنمية المتواصلة من خلال قطاعات الإنتاج الحقيقية، حيث أن من أهم دروس الأزمة الراهنة أن إمعان الاعتماد على قيادة القطاع المالى للنمو أشبه ببناء القصور على الرمال.

سادسا: هناك نقطة هامة لم تستوف حقها فى التوضيح والمناقشة فى معظم ما يكتب ويقال عن الأزمة العالمية الراهنة، وهى التعانق بين أزمتى الغذاء والطاقة والأزمة المالية العالمية، فالكثيرين يتحدثون عن هذه الأزمة الأخيرة كما لو كانت منفصلة عن أزمتى الغذاء والطاقة بينما الحقيقة أن هاتين الأزمتين

تعتبران من ضمن العوامل بالغة التأثير فى إفراز الأزمة المالية العالمية. ففكرة الائتمان العقارى الرخيص المتخفف من الضوابط كانت تتردد فى الولايات المتحدة الأمريكية منذ عام ١٩٩٢ أواخر حكم "جورج بوش" الأب، والذى كان يتحدث عن أن يكون امتلاك المواطن الأمريكى لمسكنه هدف قومى ويعبر عن قوة أمريكا. وظل هذا الأمر متلكئا حتى عام ٢٠٠٦ حينما أخذت أسعار الغذاء والطاقة ترتفع إلى مستويات عالية وغير مسبوقة مما أدى إلى زيادات هائلة فى إيرادات وأرباح المنتجين الرئيسيين لهاتين المجموعتين من السلع الأساسية، وترجم ذلك إلى تراكم فوائض مالية ضخمة لدى الجهاز المصرفى خاصة فى الولايات المتحدة الأمريكية مما شجع هذا الجهاز على أن يسرف فى منح الائتمان واللعب على المشتقات المالية. والمؤسف أننا هنا فى مصر انسقنا وراء مثل هذا الاتجاه، وعملنا قانون التمويل العقارى، ونريد أن ندخل فى لعبة المشتقات بدءا بتوريق ديون الشركات العقارية الكبرى، وتوريق ديون بعض كبار المستثمرين الذين أُدخلوا مجال الاستثمار العقارى دون أن يكون تخصصهم ثم تعرضوا لركود منتجاتهم العقارية لسبب أو لآخر.

سابعا: يبدو أن المشاركين يتفقون جميعا على أنه جرى – على الأقل فى المستوى الرسمى – تبسيط واختزال لآثار الأزمة على مصر مع تأخر فى التحرك لمواجهتها، مما قلل إلى حد بعيد من فاعلية هذه المواجهة فضلا عن تهميش آثار بالغة الأهمية من قبيل تسريح العمالة، وتباطؤ – إن لم يكن تراجع – دور البنوك المصرية فى منح الائتمان وتمويل التنمية فى مصر. كما يبدو أن المشاركين يتفقون على أن المجالات التى وجهت إليها الأموال التى تم ضخها، وتلك التى سيتم ضخها، ليست هى أفضل المجالات من حيث تدعيم قدرة الاقتصاد المصرى فى مواجهة الأزمة، وخلق فرص دائمة للعمل مما يساعد على مكافحة البطالة، والتقليل من الفقر. ونعتقد أنها كل هذه أمور جدير بالحكومة أن تأخذها فى الاعتبار لتعديل سياساتها وإجراءاتها فى مواجهة الأزمة الحالية من جهة، ولوضع الخطط والسياسات المناسبة، فى ظل هيئة أو لجنة دائمة لإدارة الأزمات، لمواجهة أى أزمات محتملة فى المستقبل.

ثامنا، موضوع الأسعار التى ترتفع وتنخفض فى الأسواق العالمية بينما عندنا ترتفع الأسعار ولا تنخفض على الإطلاق، وكما أشارت الدكتورة كريمة دائما المنتجين والتجار لهم حججهم – وهى واهية – لتبرير هذا الوضع، وهذا يعبر عن تراخى شديد فى دور الدولة فى إلزام المنتجين والتجار بالاستجابة

لانخفاض الأسعار فى الأسواق العالمية كما يستجيبون فوريا لارتفاعها، وإلا يكون البديل هو تطبيق ضريبة تصاعدية خاصة بالأرباح الاحتكارية التى يحققونها من انخفاض الأسعار العالمية دون ترجمة ذلك لانخفاض فى الأسعار المحلية، وعلى أن تستخدم حصيلة هذه الضريبة الخاصة فى تمويل صندوق لتثبيت أسعار أهم السلع الأساسية فى نمط معيشة الغالبية العظمى من المصريين.

وأخيرا لعله يكون من المفيد أن توجه جهود جادة وفعالة لتعميق الثقافة الاقتصادية السليمة بين الناس فى مصر بحيث يدرك الجميع على اختلاف مواقعهم، رجال أعمال منتجين كانوا أم تجارا وموظفين وعمال وحكومة وأهالى، أن كل واحد منهم بسلوكياته يؤثر على الآخرين ويرتد إليه التأثير فى وقت لاحق إن سلبا أو إيجابا. وأعتقد أنه لو خصص لهذا الأمر نصف الوقت الذى تخصصه أجهزة الإعلام المرئية والمسموعة والمقروءة للتنابذ والاستبعاد السياسى مع هذه الجماعة أو تلك، وللسير الذاتية لأهل الفن وكرة القدم، لكان العائد إيجابيا وضخما من حيث الارتقاء بأحوال السوق المصرى وسلوكيات القوى الفاعلة فيه على نحو يخدم أهداف المجتمع الاقتصادية والاجتماعية.